A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/44/PV.50
27 November 1989
ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخمسين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس :	السيد غاربا	(نيجيريا)
ثم :	السيد تيلمان (نائب الرئيس)	(النرويج)

- إقرار جدول الاعمال وتنظيم العمل : التقرير الخامس للمكتب [٨] (تابع)
- سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [٢٨] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

(ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا

(ج) تقرير لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية

(د) تقارير الامين العام

(هـ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

89-64384/A ٨٩/٥٣١٧٦

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥ .

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل : التقرير الخامس للمكتب (A/44/250/Add.4)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أسترعي انتباه الممثلين الى التقرير الخامس للمكتب (A/44/250/Add.4) . ويتعلق هذا التقرير بالطلب الذي تقدم به كل من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية لإدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الحالية بعنوان "تعزيز السلم والأمن الدوليين والتعاون الدولي بجميع جوانبه وفقا لميثاق الأمم المتحدة" .

وقد قرر المكتب أن يتقدم بتوصية الى الجمعية العامة بإدراج هذا البند في جدول أعمالها . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرِّر إدراج هذا البند الإضافي في جدول أعمالها ؟

تقرَّر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قرَّر المكتب أيضا أن يتقدم بتوصية الى الجمعية بأن تنظر في هذا البند مباشرة في جلسة عامة . فهل لي أن أعتبر أيضا أن الجمعية العامة توافق على هذه التوصية ؟

تقرَّر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ الأعضاء أنه سينظر في هذا البند في جلسة عامة في صباح يوم الأربعاء الموافق ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر باعتباره البند الأول .

البند ٣٨ من جدول الأعمال (تابع)

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/44/22 و Corr.2)

(ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا (A/44/44)

(ج) تقرير لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية (A/44/47)

(د) تقارير الامين العام (A/44/533 ، A/44/555 و Corr.1 ، A/44/556 ، A/44/698)

(هـ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/44/709)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ الاعضاء أن ثلاثة بلدان - هي أوروغواي والصومال وبابوا غينيا الجديدة - لم تدرج أسماءها لأسباب خاصة بها قبل الحد الزمني لمناقشة البند ٣٨ من جدول الاعمال ، وأنها قد تقدمت بطلب لإدراج أسمائها في هذه المرحلة المتأخرة . وإذا لم يكن هناك إعتراض ، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر السماح بإدراج أسماء هذه البلدان الثلاثة .

تقرّر ذلك .

السيد ستريسوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أستهل بياني بتهنئتكم يا سيدي على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة وأتمنى لكم كل النجاح في أداء واجباتكم . ولا شك أن إسهامكم القيِّم والتزامكم الشخصي بالكفاح ضد الفصل العنصري سييسران أعمالنا بشأن هذا البند من جدول الاعمال .

لقد تابعت جمهورية بلغاريا الشعبية باهتمام شديد الحالة في الجزء الجنوبي من القارة الافريقية ويستند موقفها الثابت الى أن سياسة ونظام الفصل العنصري هما لب النزاع . وتبدو المفارقة التاريخية في تلك السياسة على نحو صارخ في ظل خلفية التحسن العام في المناخ الدولي وتزايد الثقة والحوار النشط فيما بين الدول .

وقد أدت الاتجاهات الايجابية الجديدة في تطور العلاقات الدولية والوعي الجديد بالحاجة الى حسم المنازعات الاقليمية بالوسائل السياسية الى اجراء تغيرات ملموسة في الحالة السياسية في الجنوب الافريقي . وقد أدى الكفاح المستميت لشعب جنوب افريقيا ضد نظام الفصل العنصري ، وإدانة المجتمع الدولي له ، والأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتنامية في البلد الى إجبار نظام بريتوريا على أن يعلن عن إجراء "اصلاحات أساسية" . ومن المؤسف أنه أصبح من الواضح أن هذه "الاصلاحات" التي يعلن عنها على نطاق واسع لا تتجاوز نطاق التدابير الشكلية ، ولا تتغلغل الى جذور نظام سيطرة الاقلية البيضاء .

وليس بوسع الرقابة وحملة الدعاية اللتين يقوم بهما نظام بريتوريا أن تطمسا الاحوال الحقيقية في جنوب افريقيا . فالتشريع القائم على الفصل العنصري ما زال دون تغيير . كما أن حالة الطوارئ قد مددت مرة أخرى في تموز/يوليه الماضي ، مما يسمح باستخدام الجهاز القمعي القوي دون رادع . وما زال نشاط عدد من المنظمات السياسية محظورا . ولم يؤد إطلاق سراح والتر سيسولو وسبعة سجناء سياسيين آخرين الى حل المشكلة . فما زال نيلسون مانديلا المناضل البارز من جنوب افريقيا من أجل الحقوق المدنية والسياسية ، وكثيرون غيره من السجناء السياسيين خلف أسوار السجون .

وتقرير هذا العام للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/44/22) لا يختلف عن التقارير السابقة في توفير الادلة الوافية على أعمال القمع والعنف التي يمارسها نظام بريتوريا في محاولاته لإدامة نظام الفصل العنصري . ونحن مقتنعون أن الفصل العنصري لا يمكن إصلاحه أو تغييره . ولا بد من استئصال شأفته ، وهذا هدف لا يمكن تحقيقه إلاّ من خلال الجهد المشترك للمجتمع الدولي كله . ونعتقد أن فرض المزيد من الجزاءات على نظام بريتوريا سيساعد في حسم هذه المشكلة .

لقد أيدت جمهورية بلغاريا الشعبية دوما الحركة الديمقراطية المناوئة للعنصرية والمتعاظمة في جنوب افريقيا ، وهي الحركة التي تجتذب عددا متزايدا من الاتباع رغم التدابير القمعية التي يمارسها نظام الفصل العنصري .

ولا أحد يمكنه أن ينكر أن المؤتمر الوطني الافريقي يضطلع بدور بارز وهام في هذه الحركة . ويتجلى ذلك أيضا من الدعم الدولي الواسع النطاق للخطة السلمية لهذه الحركة من أجل إقامة دولة متحدة غير عنصرية وديمقراطية في جنوب افريقيا ، المتضمن في إعلان هراري للجنة المخصصة للجنوب الافريقي والتابعة لمنظمة الوحدة الافريقية .

وأعرب بلدنا دوماً عن تضامنه مع النضال الذي تخوضه شعوب جنوب افريقيا وناميبيا ودول خط المواجهة من أجل القضاء التام على نظام الفصل العنصري .

وتعتقد بلغاريا أن من المهم بصفة خاصة الآن أن تكتمل بنجاح عملية إنهاء الاستعمار في ناميبيا بموجب أحكام خطة الامم المتحدة ، لأن ذلك سيساعد في القضاء على هذا المصدر من مصادر التوتر في ذلك الجزء الجنوبي من افريقيا . ونرحب ببدء الانتخابات في ناميبيا . ومطلوب من الامم المتحدة أن تضطلع بمهمة ذات مسؤولية وصعوبة فريدة : ضمان إعمال حق شعب ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال . ويؤيد بلدي تمام التأييد هذه المهمة وهو على استعداد لأن يشارك فيها بنشاط .

وختاما ، أودُّ أن أعلن أن جمهورية بلغاريا الشعبية ستواصل المساهمة في الجهود المشتركة التي يبذلها المجتمع الدولي والتي تهدف الى تحويل الجزء الجنوبي من افريقيا الى منطقة سلم وأمن وتعاون .

السيد النصر (قطر) : لا تزال مشكلة الفصل العنصري من الشواغل الرئيسية للمجتمع الدولي ، ولا تزال تحتل مكانا مرموقا في جدول أعمال الجمعية العامة التي تعالجها عاما بعد عام ، منذ أن أعلنت حكومة جنوب افريقيا سياسة الفصل العنصري عام ١٩٤٦ ، أملا بأن يتوصل المجتمع الدولي الى إزالة هذه السياسة والعواقب الوخيمة التي عادت بها على الأغلبية من سكان الجنوب الافريقي .

وبالرغم من مئات القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن للقضاء على تلك السياسة واستئصال شأفتها ، فإن سياسة الفصل العنصري لا تزال تشكل العمود الفقري لسياسة النظام العنصري ولا تزال نتائجها ظاهرة للعيان في مظاهر تجديد حالة الطوارئ والاستمرار في اعتقال زعماء المعارضة السياسية ، وفي فرض تدابير الحظر والتقييد على أفراد الأغلبية السوداء في البلاد .

وقد جرت بعض التغييرات السياسية التي حاول بها النظام العنصري إيهام العالم أنه جاد في معالجة المشكلة الجوهرية التي يعاني منها السكان منذ ما يزيد على أربعين سنة . ولكن الرأي العام العالمي الذي ألف هذا النوع من التمويه لم يدع تلك التدابير تكفّ بصره عن مواصلة ذلك النظام تجريم المنظمات المناهضة للفصل العنصري ، وفرض الرقابة على الصحف ، والاستمرار في عمليات الاعتقال بما يتنافى مع القانون ، وإعدام المعارضين السياسيين بالرغم من المناشدة للعفو عنهم من سائر أنحاء العالم . فكيف يمكن والحالة هذه منح ذرة من المصداقية لما تحاول بريتوريا إيهام العالم به ؟ وكيف يمكن لبريتوريا الاعتقاد بأن ذرّ الرماد في العيود يحمل الرأي العام العالمي على تصديق نواياها .

إن الفصل العنصري سرطان لا يعالج إلّا بالاستئصال ، لا بالأدوية المسكنة أو المخدّرة . وقد آن الأوان لأن يدرك نظام جنوب افريقيا هذه الحقيقة ، ويواجه الواقع بشجاعة ، ويكفّ عن السير ضد تيار التاريخ ، وهو يعلم كل العلم أن تلك السياسة لا بد لها أن تحتضر وتزول من الوجود أمام المقاومة الباسلة التي يبديها الشعب وقادته الذين يعملون لاحلال مجتمع ديمقراطي تسوده المساواة والحرية محل المجتمع الحالي القائم على الحظر والتقييد والحرمان والاستبداد . إن وفد بلادي يؤيد شعب

جنوب افريقيا في نضاله الباسل هذا ، وهو يشاطره مشاعره من أجل التمتع بالحرية لأن الشعب الفلسطيني الشقيق في الاراضي العربية المحتلة يتعرض لسياسة شبيهة بسياسة نظام بريتوريا ، ويثور على تلك السياسة بانتفاضته الباسلة ، رافضا سياسة المذلة والإهانة التي تمارسها قوات الاحتلال الاسرائيلية .

لقد سبق أن أدانت الجمعية العامة سياسة الفصل العنصري . وفرض مجلس الامن عقوبات على ذلك النظام لاستمراره في سياسته اللاإنسانية . كما أن المؤتمر التاسع لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز قد أدان نظام بريتوريا لارتكابه أعمال الإبادة الجماعية ضد أغلبية سكان جنوب افريقيا العزّل ، كما أدان بشدة التعاون المتزايد بين النظامين العنصريين في جنوب افريقيا واسرائيل ، ولاحظ التشابه في التدابير القمعية التي يفرضها كل من النظامين ، وأكد الدعوة الى فرض عقوبات شاملة وإلزامية على النظام العنصري من جانب مجلس الامن .

وفي مجال التعاون ، أفادت الانباء أن اسرائيل عاونت جنوب افريقيا على تصنيع صاروخ ينقل الأسلحة النووية مقابل تزويدها باليورانيوم المستخدم في تلك الأسلحة . لذلك لا بد أن تنظر الجمعية العامة في هذه الناحية التي أكدتها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في تقريرها المقدم الى الجمعية العامة عندما لفتت النظر الى التعاون العسكري ـ الاقتصادي بين اسرائيل وجنوب أفريقيا .

إننا نؤيد التوصيات التي وردت في تقرير اللجنة ، ولا سيما التوصية التي تطالب النظام العنصري بتحقيق الشروط اللازمة للمفاوضة ورفع حالة الطوارئ والإفراج دون قيد ولا شرط عن نيلسون مانديلا والسجناء والمعتقلين السياسيين الآخرين ، وإلغاء تدابير الحظر والتقييد والرقابة على الصحف ، وسحب القوات العسكرية من المستوطنات السوداء ، ووقف تنفيذ أحكام الإعدام السياسية . كما نؤيد توصياتها التي ترجو من مجلس الأمن فرض العقوبات بموجب الفصل السابع من الميثاق ، ما دامت حكومة جنوب افريقيا مستمرة في سياساتها التي أشرت إليها ، ومتابعة مراقبة الحظر على السلاح .

إن الكثير من مشاكل العالم تتجه نحو الحل والتسوية ، كما أن الكثير من المجتمعات تزيد من اهتمامها بمراعاة حقوق الإنسان . وقد آن الأوان أن يشمل هذا الجو الجنوب الافريقي .

السيد هوهنفلنر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كان أول قرار اتخذته دورة الجمعية العامة هذه متعلقا بالفصل العنصري ، ومن المزمع عقد الدورة الاستثنائية بشأن الفصل العنصري وآثاره المدمرة على الجنوب الافريقي في كانون الأول/ديسمبر . وهذا أمر له مغزاه ، لأن من الممكن أن نرى أن مسألة الفصل العنصري ستظل تتصدّر جدول أعمال المجتمع الدولي حتى يتم القضاء التام على نظام التمييز العنصري البغيض .

نشهد اليوم تخفيف حدة التوترات ، والتقدم في عملية إضفاء الطابع الديمقراطي وتحقيق طفرات كبيرة صوب التمتع الكامل بحقوق الانسان على الصعيد العالمي . وفي هذا العالم المتغير يشبه استمرار شرّ الفصل العنصري آثار الماضي المظلم .

وفي حقيقة الأمر تتنافى هذه السياسة البغيضة مع أهم القيم الأساسية المشتركة لكل الثقافات : احترام كرامة الإنسان . ويحرم هذا النظام المؤسسي القائم على التمييز العنصري غالبية السكان من حقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وهو يشكل انتهاكا صارخا ومستمرا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية .

إن أي نظام اجتماعي يتحدى العناصر الأساسية للعدالة الاجتماعية لا يمكنه أن يستمر إلّا عن طريق القمع واستخدام القوة ؛ فالعنف أصيل في هذا النظام .

ومما يثير قلقنا العميق أن تمتد حالة الطوارئ الى السنة الخامسة على التوالي . ومن ثم ، فإن الغطاء القانوني لتطبيق سلسلة من الإجراءات القمعية قد طالت مدته . ونناشد حكومة جنوب افريقيا أن تنهي حالة الطوارئ فورا . وإن البيانات بأن حالة الطوارئ ستُزال تدريجيا من الواضح أنها لا تفي بما هو مطلوب . فحتى إذا لم تطبق السلطات المجموعة الكاملة من الإجراءات الاستثنائية المنصوص عليها بموجب حالة الطوارئ ، فإن إمكانية تطبيق هذه الإجراءات القمعية ستظل تشكل تهديدا خطيرا لأنها يمكن أن تطبق في أية لحظة ما دامت حالة الطوارئ لم يوضع حد قاطع وشامل لها . ولهذا ، إن إلغاء حالة الطوارئ يشكل بوضوح شرطا مسبقا لإجراء المفاوضات .

ورحبنا يقينا باطلاق سراح وولتر سيسولو وسبعة سجناء سياسيين آخرين . ومن العلامات المشجعة أن يتمكنوا من ممارسة أنشطتهم السياسية . ولكن للأسف لا يزال مئات السجناء السياسيين ، بما فيهم نيلسون مانديلا ، ينتظرون صدور العفو عنهم . وإننا نجدد بكل قوة مطالبتنا بإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين فورا ودون قيد أو شرط .

وبالاضافة الى ذلك ، نطالب برفع جميع إجراءات الحظر والقيود على جميع المنظمات والاشخاص المقاتلين ضد الفصل العنصري . وبالمثل ، ندعو الى وقف جميع المحاكمات السياسية وإلغاء أحكام الإعدام التي صدرت لأسباب سياسية . ونلاحظ بجزع أن أكثر من ٤٠ شخصا قد أعدموا في جنوب افريقيا حتى الآن في هذه السنة . وإن مذهب "الفرض المشترك" الخلافي الذي استخدم في عدد من الحالات منذ إدانة سداسي شاربفيل قد أثار شكوكنا فيما يتصل بالإجراءات القانونية في جنوب افريقيا .

لقد كنا طوال سنوات نناشد حكومة جنوب افريقيا أن تدخل في مفاوضات مع الزعماء الحقيقيين لغالبية السكان . ومن الواضح أن هذه المفاوضات لا يمكن أن تجرى إلاّ بعد تهيئة المناخ اللازم . والمطالب التي أعلناها توا تعتبر بالتأكيد من بين المطالب التي ينبغي أن تتحقق قبل بدء المفاوضات . وبالاضافة الى ذلك ، لا يمكن أن تكون المفاوضات مثمرة إلاّ عندما تتفق الأطراف على بعض الملامح الأساسية لهدفها . ونرى أن قيام حكومة جنوب افريقيا بالتزام قاطع بنبذ الفصل العنصري وبإجراء انتخابات ديمقراطية تجرى على مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد سيعزز بشكل حاسم آفاق إيجاد حل تفاوضي عاجل لمشاكل جنوب افريقيا .

لقد خلقت الانباء الواردة من جنوب افريقيا طوال الأسابيع الماضية الانطباع بأن فرص إيجاد حل سلمي للحالة قد ازدادت . ولكن يؤسفنا أن نقول إن سلطات جنوب افريقيا لم تتخذ حتى الآن الخطوات اللازمة لتهيئة المناخ المؤدي الى المفاوضات . ونحن لم نشهد بالتأكيد أي خطوات ملموسة للقضاء على الفصل العنصري حتى الآن .

بيد أننا لاحظنا باهتمام العبارات التي تفيد اعتزام حكومة جنوب افريقيا اتباع طريق جديد . وتتصل هذه الإشارات بالحالة في جنوب افريقيا وبالعلاقة مع

البلدان المجاورة في الجنوب الافريقي . وستبين الأسابيع المقبلة ما إذا كان القمع المكثف لغالبية السكان وسياسة زعزعة الاستقرار المتبعة منذ وقت طويل سيخليان الطريق أمام نهج أكثر تعاونا . إننا نأمل باخلاص أن تتبع هذه البيانات الإيجابية في القريب العاجل بأعمال ملموسة .

وفي هذا المنعطف الحرج للتطورات في جنوب افريقيا يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية خاصة . ومطلوب منا الآن أكثر من أي وقت مضى أن نستعمل كل الوسائل الواجبة من أجل تعزيز آفاق المفاوضات . ولم يحن الوقت بالتأكيد للنظر في أي تخفيف للضغط والجزاءات الحالية . إن ذلك ينبغي أن ينتظر نشوء الدليل على إجراء تغيير هام ولا رجعة فيه . وفي نفس الوقت ، ينبغي أن تظل التدابير الحالية سارية .

وستواصل النمسا تنفيذ الاجراءات الوطنية المستقلة الملموسة التي اتخذتها وفقا لقرارات مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) ، و ٥٥٨ (١٩٨٤) ، و ٥٦٦ (١٩٨٥) و ٥٦٩ (١٩٨٥) . وسيساهم بلدي أيضا في المستقبل على أساس منتظم في مختلف البرامج والصناديق ، داخل وخارج إطار الأمم المتحدة ، وهي البرامج والصناديق التي تخفف من آلام ضحايا الفصل العنصري . ولهذا ، نشارك مرة أخرى هذه السنة في تقديم مشاريع القرارات الخاصة بعمل دولي منسق من أجل القضاء على الفصل العنصري وبشأن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا . وستظل دول خط المواجهة تحظى بالاولوية فيما يتعلق بالمعونة الإنمائية النمساوية .

وقال السيد دي كليرك لدى توليه مهام رئاسة الدولة :

"إن هدفنا هو إنشاء جنوب افريقيا جديدة . جنوب افريقيا مختلفة تمام الإختلاف ، جنوب افريقيا تكون قد خلّصت نفسها من عداءات الماضي" .

ونحن نتفق مع الرأي القائل بضرورة إجراء تغيير جذري لأن العداء للفصل العنصري سمة من سمات الحياة اليومية المؤلمة في جنوب افريقيا .

إن الحركة الديمقراطية الجماهيرية قد أوضحت أنها تفضل التسوية السلمية التفاوضية وأنه يمكنها تحقيق تلك التسوية . والعالم برمته ينتظر عملا ملموسا من قبل الحكومة . ويحدونا الأمل الصادق بأن تتخذ الحكومة قريبا التدابير اللازمة وتبدأ المفاوضات الجادة مع القادة الحقيقيين لغالبية السكان دونما تأخير لأنه توجد اليوم مجموعة من الظروف التي يمكن أن تتيح الفرصة للقضاء على الفصل العنصري من خلال المفاوضات ، ولتحويل البلد بصورة سلمية الى بلد ديمقراطي غير عنصري .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للسيد أودوفينكو ، نائب رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري .

السيد أودوفينكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) ، (نائب رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري) (ترجمة شفوية عن الروسية) : عندما ندرس التطورات الراهنة في الجنوب الافريقي لا بد أن ندرك تعقيداتها وتناقضاتها . وفي هذه المنطقة ، نشهد تفاعلا وثيقا بين الأحداث يبين إحراز التقدم في قضية تحرير أفريقيا ، كما نشهد أحداثا تثير منذ عدة سنوات القلق البالغ لدى الذين يعتزون بمبادئ الحرية والديمقراطية والعدالة والانسانية .

إن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية التي عبرت بثبات عن تضامنها مع نضال شعب ناميبيا من أجل السلم والاستقلال ، ترى أن انتخابات الجمعية التأسيسية ، التي تجري في الوقت الراهن ، لا تعد معلما هاما وتاريخيا في تطوير عملية تقرير المصير الطويلة لناميبيا فحسب ، بل أيضا في الحالة العامة السائدة في منطقة الجنوب الافريقي . وتعلق في الوقت الراهن أهمية خاصة على الامتثال الصارم من جانب جميع الأطراف المعنية للالتزامات المنصوص عليها في خطة التسوية .

إن نموذج المسألة الناميبية يتيح لنا الفرصة لأن نستخلص على الأقل الدروس البناءة التالية : لا يوجد أي شكل من أشكال العنف يمكنه أن يخمد تطلعات الشعوب الى الحرية والاستقلال وإن من الضروري أن نتوصل بالطرق السياسية عن طريق المفاوضات الى حل المنازعات السياسية والاجتماعية والعنصرية وغيرها باعتبار هذه الطرق أقل إيجاعا لجميع البلدان .

وفضلا عن ذلك ، لا يمكننا أن نغفل أنه لم تتم بعد إزالة السبب الاساسي للصراع الخطير في الجنوب الافريقي ، وأنه ما دام النظام العنصري قائما فإن هذه المنطقة لن تنعم بالسلم أو الامن .

وتتسم الحالة السائدة في هذه المنطقة بتداخل عناصر عديدة . فمن جهة ، تزعم ادارة دي كليرك أنها تبدي العزم على التوصل الى تسوية سياسية للنزاع . وقد أفرجت عن عدد قليل من السجناء السياسيين البارزين ، وسمحت بتنظيم عدد من المظاهرات والاجتماعات السلمية المناهضة للفصل العنصري . بيد أنها تواصل ، من جهة أخرى ، تطبيق سياسة قمع الجماهير القديمة القائمة على أسس عنصرية .

وتوضح الوقائع المقنعة الواردة في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/44/22 و Corr.2) أن وعود بريتوريا الإيجابية في ظاهرها لا تتفق مع استمرار وجود الاليات الاساسية لنظام الفصل العنصري ومع ممارساته الإجرامية الراسخة الجذور . فمنذ عام ١٩٨٤ ألقي القبض على ما لا يقل عن ٠٠٠ ٥١ شخص ، وما زال المناضلون ضد العنصرية يتعرضون للمحاكمات السياسية السريعة والإعدام ، ووفقا لقوانين الفصل العنصري ، يجوز إصدار حكم ضد شخص على أساس أنه من المحتمل أن يؤيد الاهداف المشتركة لرفاق النضال . وما زال مائة طفل في سجون بريتوريا . إن عمليات إعادة توطين الافراد القسرية المرتبطة بسياسة البانتوستانات العنصرية ما زالت مستمرة . إن تمديد حالة الطوارئ في حزيران/يونيه من هذا العام للسنة الرابعة وزيادة الاعتمادات المخصصة للشرطة بالميزانية بمعدل ٣٨ في المائة ليس من شأنهما أن يدلّا على أن النظام يعتزم الحد من ممارساته القمعية . ونشهد اليوم مخاطر جديدة

تتهدد جريدة "نيشون" المناهضة للفصل العنصري ، مما يوضح أن وسائط الإعلام في جمهورية جنوب افريقيا ما زالت تتعرض للقمع .

ودون أن يغيب ثانية عن ذهننا أن الفصل العنصري ما زال حيا يرزق ، من الخطأ ألاّ نقر بأننا على مشارف مرحلة جديدة في تطور الأحداث في جنوب افريقيا ، فنظام بريتوريا مضطر إلى الاتصال بالمؤتمر الوطني الافريقي المحظور وإطلاق سراح عدد من قادته ، والسماح بتنظيم اجتماعات جماهيرية مناهضة للفصل العنصري في سويتو ، والإعراب عن استعداده للدخول في مفاوضات من أجل التوصل الى حل للصراع الذي يعاني منه هذا البلد . وكل هذه الأمور تمثل انتصارا كبيرا لحركة التحرير واعترافا يقوم على الأمر الواقع بفشل محاولة القضاء بقوة السلاح والقمع على مقاومة الشعب المتزايدة وبالطبع يمكن أن ننظر الى هذه الانجازات نظرة واقعية دون مغالاة إذ أن من شأننا أن نرتكب خطأ لا يغتفر إذا ما استخففنا بأهميتها أو بالغنا فيها .

إن عدم أخذنا في الاعتبار للأحداث الجديدة في تطور الحالة السياسية في جنوب افريقيا من شأنه أن يكون إنكارا غير مباشر لفعالية الجهود التي يبذلها منذ أمد بعيد الشعب المناضل في ذلك البلد وكذلك المجتمع الدولي ، والتدابير الرامية الى عزل النظام العنصري ومقاطعته . ومن شأنه أن يكون أيضا تضييعا للفرصة السانحة للتسوية السلمية للصراع الخطير .

وفي نفس الوقت ، لا تتفق جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية على الإطلاق مع الذين يجدون من الممكن ، بينما يغالون في تقدير الخطوات المشجعة التي تتخذها بريتوريا ، الحيلولة دون تطبيق الجزاءات ضد جنوب افريقيا .

يستند وفد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية الى الحقيقة التي لا يمكن التشكيك فيها بأن الجزاءات كانت ولا تزال أكثر الأدوات فعالية في متناول يد المجتمع الدولي في جهوده الرامية الى تحريك النظام العنصري صوب المفاوضات بشأن القضاء على الفصل العنصري بالوسائل السلمية . وفي هذا السياق أود أن أؤكد بوجه الخصوص على الأنشطة المتعددة التي تضطلع بها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، برئاسة المكافح الدؤوب المناهض للفصل العنصري ، الممثل الدائم لنيجيريا ، السفير يوسف غاربا ، الذي أسهم إسهاما شخصيا كبيرا في قضية تعبئة الرأي العام العالمي للكفاح ضد نظام الفصل العنصري المخزي . إن انتخاب رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري رئيسا للجمعية العامة اعتراف بالعمل القيم الذي يؤديه السفير غاربا في الكفاح من أجل تحقيق مُثل ومبادئ الأمم المتحدة .

كما نود أن نشيد أيما إشادة بالفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا على ما يقوم به من عمل . لقد قامت جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية بدور فعال في ذلك العمل . وتعتبر أن حظر النفط من بين أكثر الوسائل فعالية في تطبيق الضغط الاقتصادي على جنوب افريقيا ، وتؤيد تأييدا تاما التوصيات الواردة في تقرير الفريق (A/44/44) ، وخصوصا النداء الموجه الى مجلس الأمن باعتماد حظر إلزامي على توريد النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا .

أود كذلك أن أشير الى المساعدة الفعالة التي يقدمها مركز مناهضة الفصل العنصري ، برئاسة السيد سوتيريوس موسوريس ، الى اللجنة الخاصة والى غيرها من هيئات الأمم المتحدة .

ولا ريب في أن هذه السنة ستسجل في التاريخ باعتبارها معلما في الكفاح ضد الفصل العنصري . ومن المهم أن نشير الى أن المبادرة السلمية الجديدة التي تهدف الى تحقيق التسوية السياسية للصراع القائم في البلد قد طرحها المؤتمر الوطني الافريقي . ومقترحاته بالتحديد هي التي اعتمدتها منظمة الوحدة الافريقية واستخدمتها أساسا لإعلانها المعروف تماما الذي أصدرته في ٢١ آب/أغسطس . وهذا الإعلان يتضمن برنامجا محددا للعمل لكفالة إزالة الفصل العنصري بالوسائل السلمية . وكيف يمكننا أن ننسى العبارات المقنعة التي أدلى بها الأمين العام للمؤتمر الوطني الافريقي وولتر سيسولو ، الذي أُفرج عنه بعد ٢٦ عاما من السجن :

"إن المؤتمر الوطني الافريقي طوال تاريخه ما فتئ يلتزم بسياسة السلم والتفاوض . ولقد كنا نؤيد السلم في عام ١٩١٢ ، عندما أقمنا المنظمة ؛ وكنا نقف الى جانب السلم في كفاحنا الطويل ؛ ونحن نناصر السلم اليوم ؛ وسنكون الى جانب السلم في الغد" .

هذا البيان يُكذِّب فرضية تلك الدوائر التي تحاول منذ أعوام تصوير حركة التحرير الوطنية باعتبارها تتمسك بسياسة حسم الصراعات عن طريق القوة وحدها .

لقد حظي إعلان منظمة الوحدة الافريقية بتأييد كبير من جانب المجتمع الدولي لأنه لا يجسد مصالح شعب جنوب افريقيا فحسب ولكن مصالح منطقة الجنوب الافريقي برمتها ، ومصالح السلم والأمن عموماً .

وتعتقد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أن إعلان منظمة الوحدة الافريقية يشكل برنامجا متضافرا وموزونا بعناية يفتح سبيلا حقيقيا صوب القضاء على الفصل العنصري عن طريق الوسائل السلمية . وإذ نؤيد توصيات الإعلان تأييدا تاما ، فإننا ننطلق من الافتراض بأن الإعلان انعكاس موضوعي لما يمليه العصر . واستمرار سياسة

وممارسة الفصل العنصري لا مستقبل لهما : فالفصل العنصري مقضي عليه بالفشل . وهو يؤدي الى مزيد من العنف الجنوني ويتناقض مع المصالح الحيوية للجنوب الافريقي بأسره . وقدر التفهم لهذه الحقيقة الخطيرة في الاعمال المقبلة لنظام بريتوريا سيحدد بصورة حاسمة مصير المفاوضات الاساسية التي في متناول اليد .

من الجلي أن المفاوضات الحقيقية لا يمكن أن تجرى إلاّ إذا وفّر المناخ السياسي السليم في جنوب افريقيا . وتحقيقا لهذه الغاية ، وعلى أقل تقدير ، يجب إلغاء حالة الطوارئ ؛ ويجب إخلاء سبيل نيلسون مانديلا والسجناء السياسيين الآخرين ؛ كما يجب رفع الحظر المفروض على أنشطة الأفراد والمنظمات السياسية المناهضة للفصل العنصري ؛ ويجب سحب القوات من الأوطان السوداء ؛ كما يجب وقف جميع المحاكمات السياسية وتنفيذ أحكام الإعدام . إن تنفيذ هذه المطالب المشروعة سيكون اختبارا دامغا للنية الجدية للقيادة الجديدة في جنوب افريقيا لقبول التسوية السلمية .

وفي المرحلة التاريخية الحالية اكتسبت مسألة الاستراتيجية والتكتيكات إلحاحاً جديدا بشأن تقرير أشد مواقف الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره فعالية لكفالة الإزالة السريعة للفصل العنصري الذي هو مصدر خزي لعصرنا .

ويعتقد وفد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، بعد أن قام مراراً وتكراراً بتحليل الحالة السائدة ، أن الجزاءات الإلزامية الشاملة لا تزال أكثر الوسائل فعالية للتغلب على مقاومة تلك الدوائر التابعة للأقلية البيضاء المهيمنة على جنوب افريقيا ، وهي الدوائر التي تواصل محاولتها الإبقاء على نظام الفصل العنصري البالي . إن إعلان منظمة الوحدة الافريقية الذي يقترح برنامج عمل لكفالة إجراء مفاوضات حقيقية يتضمن عن وجه حق نداءً موجهاً الى جميع بلدان العالم بتكثيف ضغطها على نظام الفصل العنصري وبفرض الجزاءات الإلزامية الشاملة . والمساهمة بكل طريقة ممكنة في التنفيذ السريع لإعلان منظمة الوحدة الافريقية هي المهمة ذات الاولوية للمجتمع الدولي بأسره . والتأييد الكامل من جانب حركة بلدان عدم الانحياز للإعلان وموافقة بلدان المجموعة عليه معلمان هامان في السبيل الى اكتسابه للموافقة

(السيد أودوفينكو ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

العامة . وثمة دور خاص في هذا الجهد المتسم بالمسؤولية ستؤديه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستنعقد في كانون الاول/ديسمبر من هذا العام . ووفدنا على استعداد لتقديم إسهامه الإيجابي صوب كفالة اتخاذ القرارات التي من شأنها أن تسارع بإزالة الفصل العنصري بالوسائل السلمية .

إننا بعيدون كل البعد عن أية أوهام . فنحن نفهم بوضوح الصعوبات الكامنة في سبيل حل مشكلة الفصل العنصري عن طريق المفاوضات والوسائل السلمية . ولكن هذا المسار يبدو لي اليوم أشد المسارات قبولاً ورشداً .

وختاما ، أود أن أعبر من جديد عن مشاعر تضامن الشعب الاوكراني العميقة مع شعب جنوب افريقيا وعن الاقتناع الراسخ بأنه سينتصر وبأن جميع الشعوب ذات النوايا الحسنة لا بد أن تتحد للمساهمة في هذا الانتصار .

السيد موسي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ما برحت مسألة الفصل العنصري مطروحة على الجمعية العامة منذ ما يزيد على أربعة عقود . وقد أصبحت الآن من أقدم المسائل المعلقة المعروضة على هذه الجمعية . وأثناء تلك الفترة كان على الأغلبية السوداء من سكان جنوب افريقيا أن تعاني من جرائم يعجز عنها الوصف ، على يد ذلك النظام البغيض الذي يمارس العنصرية المؤسسية والتمييز العنصري المنهجي ، المتجسدين في سياسة الفصل العنصري . وبعد أربعة عقود من الضغط المستمر على الصعيدين الدولي والداخلي ، ما زلنا غير قادرين على أن نقول ، بإحساس بالراحة ، إن نهاية هذا النظام بدأت أخيرا تلوح في الأفق ، وإن الذين تربوا وترعرعوا على الإيمان بصحة العزل والتمييز العنصريين سيقتنعون ، بمقتضى المنطق والإنسانية ، بالتخلي عن ذلك الإيمان ومقوماته الأساسية . في عام ١٩١١ ، ومع إصدار قانون حاجز اللون ، تم تأسيس أول تمييز قانوني في جنوب افريقيا . وبعد ذلك شُرع في سن مجموعة كاملة من الصكوك القانونية الدنسة التي تشكل تحريفا منهجيا لكل القيم المقدسة التي يؤمن بها الناس كافة . كل هذه التشريعات ما زالت قائمة حتى الآن وما زالت توفر الأساس القانوني للسياسة التي يتبعها ممارسو الفصل العنصري الذين لا همَّ لهم سوى قمع الأغلبية من سكان جنوب افريقيا .

عندما نحاول تقييم أثر التطورات الأخيرة في جنوب افريقيا على احتمالات التقدم الحقيقي في مسألة استعادة السود في جنوب افريقيا لحقوقهم الطبيعية المتأصلة ، لا بد أن نبحث عن دليل على وجود تغير لا رجعة فيه في ممارسات وسياسات النظام العنصري ، وفي جوهر الأسس التي تقوم عليها هذه العقيدة اللاإنسانية . ولكن الجلي أن دعائم الفصل العنصري ما زالت كما هي لم تمس . ولم تُنبذ بعد أدوات تلك السياسة التي صممت لاقامة طبقة دنيا معزولة وغير متكافئة من السود في جنوب افريقيا . فقانون حاجز اللون ، وقانون أراضي السكان الأصليين ، وقانون تسجيل السكان ، وسياسة البانتوستانات ونظام التعليم المنفصل ، كلها ما زالت قائمة وراسخة .

لقد جُدِّدت حالة الطوارئ للسنة الرابعة على التوالي . وما زال القمع الوحشي ماضيا دون هوادة . ولم تخف حدة الاعتقالات الجماعية والاحتجاز والترحيل القسري للسكان . كما أن حظر المنظمات السياسية ، وفرض القيود على المعتقلين السابقين ، وتجريم المعارضة السياسية ، وإساءة استخدام المحاكم في تكميم المعارضة وفي التواطؤ رسميا مع جماعات الاقتصاص وفرق الموت . كل هذا ما زال ينمو ويترعرع داخل نظام الفصل العنصري الاجرامي . وما زال الفصل العنصري يشكل حجر الزاوية في سياسة الحزب الوطني الحاكم . وقد أعلن دي كليرك رئيس جنوب افريقيا على الملأ أنه يرفض مبدأ الصوت الواحد للرجل الواحد ، وهو مطلب السود الاساسي ، لسبب بديهي بسيط هو أن هذا سيؤدي الى حكم الاغلبية . بل الواقع أن انتخابات العزل العنصري التي أجريت في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، كانت دليل إدانة آخر على ازدراء نظام بريتوريا للعملية الديمقراطية . فما من شك أن هذه الانتخابات كانت مزيفة ، وكان على كثير من السود أن يدفعوا ثمنا باهظا ليثبتوا للعالم أنها لم تكن سوى مهزلة واستخفاف بالديمقراطية . فقد مات ما يزيد على ٣٠ متظاهرا - من بينهم أطفال ونساء مسنات ، واعتقل أكثر من ٥٠٠ ١ ، انضموا الى صفوف آلاف السجناء السياسيين الذين يعانون ظروفا لا إنسانية في سجون جنوب افريقيا . وما زال نيلسون مانديلا - رمز الكفاح في سبيل الحرية والعدالة في جنوب افريقيا - محروما من حرياته الاساسية ومن حقوق الانسان . وستظل جنوب افريقيا منطقة ظلام ما دام الانسان يواصل ارتكاب إهانات العنصرية والتمييز العنصري البغيضة في حق أخيه الانسان .

أما تظاهر نظام بريتوريا مؤخرا بأنه على استعداد لاحداث تغييرات ، فلا يعدو أن يكون محاولة محمومة للقيام بتغييرات تجميلية لوجه الفصل العنصري القبيح . وتلك اللفتات السياسية لا تنبع من تغير حقيقي في جوهر النظام العنصري ، بل إنها بالاحرى فرضت عليه فرضا نتيجة الضغوط الدولية والداخلية . ولم يكن الهدف من محاولة إبراز صورة التعقل والرغبة في الدخول في حوار ، إلاّ تفادي فرض مزيد من الجزاءات على نظام الفصل العنصري .

إن حظر توريد الاسلحة والنفط ، والجزاءات المالية والاقتصادية المفروضة على جنوب افريقيا أصبحت تعصف باقتصاد ذلك البلد . فحظر توريد النفط وحده ، وفقا لتقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، كبّد بريتوريا ٢٥ بليون دولار على مدى السنوات العشر الماضية .

وقد أوضح رؤساء حكومات الكمنولث في اجتماعهم الاخير في كوالا لمبور أهداف الجزاءات ومبرراتها ، عندما أعربوا في بيان كوالا لمبور بشأن الجنوب الافريقي عن :

"اتفاقهم على أن المبرر الوحيد لفرض جزاءات ضد جنوب افريقيا هو الضغط الذي خلقته لإحداث تغير سياسي أساسي . فالقصد منها ليس عقابيا ، بل لإلغاء الفصل العنصري باحضار بريتوريا الى طاولة المفاوضات وإبقائها هناك حتى يحدث التغيير الذي لا رجعة فيه" . (A/44/672 ، المرفق ، الفقرة ٧)

وبالتالي لا بد من زيادة الضغوط الدولية على أهم المجالات الحيوية في اقتصاد الفصل العنصري ، وأحد الميادين التي يمكن أن يترتب على تشديد التدابير فيها أثر حاسم على الاقتصاد ، هو ميدان الجزاءات المالية ؛ فمع عبء دين يبلغ ١,٢ بليون دولار ، أصبحت جنوب افريقيا في حاجة ماسة الى فرصة للوصول الى الاسواق الدولية للحصول على التدفقات المالية التي تشتد حاجتها إليها لانقاذ اقتصادها المتردي . وفي هذا الصدد ، طلب رؤساء حكومات الكمنولث أيضا - باستثناء واحد فقط - الى جميع المصارف والمؤسسات المالية المعنية أن تفرض تدابير أكثر صرامة على جنوب افريقيا .

ويعتقد وفد بلادي أن فرض جزاءات كاملة وجيدة التنسيق يمكن أن يكون سلاحا ماضيا وفعالا لاستئصال جذور هذا النظام العنصري الذي يمثل بلاء للإنسانية وإهانة لها . أما الجهود الانتقائية والطوعية التي تعوزها الحماسة فلن تكون مجدية .

ويجب على الذين يقيمون صلات بالنظام العنصري ويستفيدون من هذه الصلات أن يدركوا النظرة المقيتة التي ينظر بها المجتمع الدولي إلى صلاتهم بجنوب افريقيا . ومما لا يقل أهمية أن الوزن المعنوي للرأي الدولي يجب أن يكون ه أثره على الذين يسعون الى الاستفادة من الفرص الناشئة عن التقيد الشديد بالجزاءات من جانب دول أخرى . والواقع أننا ينبغي أن نضع تدابير لمنع غير المكترثين أخلاقيا من الاستفادة من التنفيذ الناجح للجزاءات .

ولابد أن يقترن فرض الجزاءات ، التي يقصد بها ممارسة الضغط على النظام العنصري للتفاوض مع الزعماء الحقيقيين لغالبية السكان ، بمساعدة ملموسة يقدمها المجتمع الدولي للسكان السود في جنوب افريقيا . وتحقيقا لهذه الغاية ، قدمت ماليزيا اسهاماتها الى الصندوق الدولي للدفاع والمساعدة للجنوب الافريقي . ونحن نشيد بالاعمال الجيدة التي قام بها هذا الصندوق في توفير المساعدة القانونية للسجناء في جنوب افريقيا ولأسرهم ومعاليهم . ولهذا فإننا نطلب إلى كل أعضاء المجتمع الدولي أن يزيدوا اسهاماتهم لمن يخوضون في جنوب افريقيا كفاحا نبيلا في سبيل التحرر من نير الفصل العنصري . من بين الذين يتحملون عبء المقاومة ضد الفصل العنصري المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا والحركة الديمقراطية الجماهيرية . ونحن نشيد بهم وبكل المكافحين البواسل ضد الفصل العنصري لشجاعتهم ومثابرتهم في كفاحهم العادل من أجل تحقيق المساواة والعدالة والكرامة الانسانية في وطنهم . ويمكن للدعم والضغط الذي لا هوادة فيه من جانب المجتمع الدولي أن يسهما اسهاما قيما في خدمة قضية اشقائنا في سبيل تحقيق جنوب افريقيا المتحدة غير العنصرية والديمقراطية . وفي هذا الصدد نود أن نكرر تأكيد دعمنا الذي لا لبس فيه للإعلان الخاص بمسألة افريقيا الصادر عن اللجنة المخصصة للجنوب الافريقي التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية في هراري في ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٩ .

وفي الدفاع عن الفصل العنصري لم تتبع بريتوريا سياسات وممارسات القوة الغاشمة ضد الغالبية التي لا حول لها من السكان السود في جنوب افريقيا فحسب بل اتبعتها أيضا ضد دول خط المواجهة . وعلى نحو منتظم صعدت جنوب افريقيا والقوات العميلة لها أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار وإرهاب الدولة ضد دول خط المواجهة . وترتكب أعمال زعزعة الاستقرار الوحشية هذه على أمل زائف في كسب الوقت وتخفيف الضغط على النظام العنصري من أجل تفكيك أوصال الفصل العنصري . ومنذ عام ١٩٨٠ ، الحقت أعمال زعزعة الاستقرار هذه بدول خط المواجهة خسائر بلغت ٤٥ بليون دولار وأدت إلى مقتل مليون شخص وإقعاد بضعة ملايين . لذلك ينبغي تلبية الاحتياجات الأمنية لدول خط المواجهة لضمان تنميتها دون عائق . وثمة سبيل لاستعادة دول خط المواجهة لقوتها وهو يتمثل في تعزيز استقلالها الاقتصادي . وإن تقديم المساعدة إلى هذه الدول في مجالات محددة من الحاجة من شأنه أن يمكنها من أن تتصدى لتهديدات جنوب افريقيا . وفي هذا الصدد تعهدت ماليزيا بتقديم بليوني دولار لصندوق العمل من أجل مقاومة الغزو والاستعمار والفصل العنصري (صندوق افريقيا) الذي أنشأته حركة بلدان عدم الانحياز مساعدة لدول خط المواجهة وحركات التحرر الوطني في جنوب افريقيا .

لأختتم كلمتي بالاستشهاد بأقوال الأمين العام الذي ذكر في تقريره عن أعمال المنظمة ما يلي :

"... ما برح القضاء على نظام الفصل العنصري المجحف القائم في جنوب افريقيا ، بما يمثله من مفارقة تاريخية ، يشكل مسؤولية رئيسية ملقاة على عاتق الأمم المتحدة وهدفا من أهدافها يسلم به العالم أجمع .... ومن الجلي أن مجرد تخفيف حدة الفصل العنصري أو تمييعه لن يكون محققا لأماني غالبية شعب جنوب افريقيا أو العالم أجمع" . (A/44/1 ، ص ٧)

وإلى أن يتسنى تحقيق ذلك الهدف يجب علينا أن نواصل بذل كل جهد ممكن لدعم الكفاح العادل لغالبية سكان جنوب افريقيا . ويجب علينا أن نواصل دون كلل مسعانا من أجل تركيز الاهتمام العالمي على نظام الفصل العنصري البغيض وذلك بمناقشة هذا

البند مرات ومرات في الجمعية العامة ، بل وفي أي محفل دولي إلى أن يأتي ذلك اليوم الذي تقام فيه جنوب افريقيا الجديدة التي يمكن فيها لكل الناس أن يعيشوا في حرية ومساواة .

السيد ملويا (ألبانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا تزال سياسة الفصل العنصري التي تتبعها جنوب افريقيا أحد أكبر شرور عصرنا ، وضحايا هذه السياسة - الشعبان الآزاني والناميبي - يتعرضون لأشد الأحكام وحشية على يد النظام العنصري الذي يمثل مصالح أقلية بيضاء صغيرة . لذلك من المبرر أن يكون هذا البند من جدول الأعمال في هذه الدورة أيضا مثيرا للاهتمام العام وإلادانة الاجماعية للعنصرية والقوى المتسامحة معها . ومن هنا إن شعوب العالم وجميع القوى التقدمية تتعاطف مع شعبي ناميبيا وآزانيا وتؤيدهما ، الأمر الذي يشكل دعما أساسيا لكفاحهما من أجل التحرر من أغلال السيطرة العنصرية .

إن الحالة في الجزء الجنوبي من القارة الافريقية تمر بعملية تغيير مستمر الأمر الذي يتجلى أيضا في التطورات الحاصلة داخل آزانيا وناميبيا . وعلى الرغم من ظروف الإرهاب المستمر فإن مقاومة الجماهير في هذين البلدين تتزايد وتتعزز . هذه الحركة العامة الشاملة التي تضم قطاعات واسعة من الشعب أصبحت منظمة ، وهي تهز دعائم نظام جنوب افريقيا العنصري وتعمق من أزماته السياسية وتزعج السلطات الحاكمة .

وفي ظل هذه الظروف ، إلى جانب العنف البوليسي المعتاد الذي بلغ ذروته في الحالة التي يخضع البلد فيها للأحكام العرفية ، يقوم العنصريون في بريتوريا بدعاية ضخمة عن الإصلاحات "لتغيير" نظام الفصل العنصري . ولا يمكن للمحتوى التجميلي لهذه الاصلاحات أن يخدع أحدا وبخاصة شعب آزانيا - لأن حالة البلد لم تتحسن على الإطلاق . وعلى النقيض من ذلك مددت الأحكام العرفية ، ولا تزال السجون تعج بالآلاف وأعمال الانتقام لا تعرف حدا ولا منطقا ولا ترحم حتى الأشخاص العزل - الأطفال والنساء والمسنين . والقوانين العنصرية تنفذ بمنتهى الوحشية والحقوق الأساسية للغالبية الساحقة من السكان تداس بالأقدام .

إن جماهير الشعب ، إذ تقارن دعاية بريتوريا عن الاصلاحات بالحقيقة الواقعة المرة ، تدرك تماما أهداف العنصريين من مناوراتهم الحالية . إنهم يهدفون إلى إطالة النظام الحالي المناهض للشعب وإدامة العنصرية تحت ستار جديد .

وما يهدف العنصريون إلى تحقيقه انما هو الفصل العنصري تحت اسم جديد . هذه التطورات والتجربة المكتسبة في حومة النضال والمقاومة التي تقوم بها الشعوب الافريقية الاخرى ضد الاستعمار والعنصرية تجعل شعب آزانيا أكثر وعيا بأن نيل حريته وحقوقه الديمقراطية ، يتم فقط من خلال جهوده الذاتية وبأن نظام الفصل العنصري لا يمكن اصلاحه . إنه نظام أساسه العنصرية ، وكونه هكذا ، فلا بد من اقتلاعه من الاساس .

إن القمع الوحشي لحقوق شعب آزانيا ، هذا القمع الذي يمارسه العنصريون على الصعيد المحلي ينعكس في سياستهم الخارجية من خلال العدوان ، والضغط ، والابتزاز والهجمات ضد البلدان المجاورة ، والتي تعرض للخطر الشديد استقلال هذه البلدان فضلا عن السلم والامن في المنطقة . إن السياسة التوسعية التي تنتهجها جنوب افريقيا تجعلها عنصرا مزعزعا للاستقرار في المنطقة . وبدعم من مؤازريها ومؤيديها ، أي الدول الامبريالية الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات ، تقف بمثابة تهديد فعلي لحرية سكان جنوب افريقيا ولتمتعهم بحياة طبيعية في كنف السلم .

إن شعب آزانيا لا يقف منفردا في نضاله ضد نظام بريتوريا العنصري . لقد كان تضامن شعوب العالم مصدرا للدعم الثابت ، لكن أبرزه كان دعم الشعوب الافريقية ، لاسيما دول خط المواجهة . ودعمها لا ينبع فقط من الروابط الاخوية كونها شعوب تنتمي إلى نفس القارة والمنطقة ، ولكن أيضا من واقع انها مرت في الماضي بتجربة الاضطهاد نفسه ، والإهانة نفسها ، وعانت من نفس المعاناة ونفس الحرمان .

إنها ليست جريمة الطبيعة انها خلقت الاجناس ، إن الجريمة هي في ممارسة العنصرية بالطريقة التي تمارس بها في آزانيا وناميبيا ضد شعوب هذين البلدين . وفي هذه الازمنه ، حيث وصل المجتمع الانساني الى مستويات رفيعة من الحضارة ، والانعتاق ، والتقدم العلمي والتكنولوجي فإن بقاء الفصل العنصري مفارقة لا مبرر لها ، وعار على المجتمع الدولي برمته . إن اضطهاد وسجن وقتل الاولوف المؤلفة من الملونين الابرياء لسبب وحيد هو مطالبتهم بالمساواة في الحقوق مع البيض ، تعتبر تناقضا مع المبادئ

الانسانية والديمقراطية الأساسية ، إن احتجاز مجموعات كاملة من السكان في بنتوستانات يحكمها قانون الهراوات والرصاص ، ويسودها العنف وأحط أنواع المعاملة ، لهي تذكرة بالممارسات السوداء في معسكرات الاعتقال . ولذلك ، فإن سياسة الفصل العنصري القائمة على الظلم والاستغلال يجب أن تنهى مرة وإلى الأبد .

وفي رأينا ، الآن ، ومع نهاية القرن العشرين ، فإن معارضة الفصل العنصري أمر واجب ؛ انها واجب انساني كبير للقوى والشعوب التقدمية . فلا ينبغي اضطهاد وقتل شعب آزانيا وشعب ناميبيا جراء تطلعهم لنيل أبسط حقوقهم والعيش بحرية في بلديهما . إن ضغط الرأي العالمي الشامل ، بما في ذلك الضغط الاقتصادي والدبلوماسي ، يجب أن يتكثف ويتضاعف على عنصريي جنوب افريقيا ، ليتسنى التغلب في سياق العملية على المخططات والمؤامرات التي تحيكها القوى الامبريالية ، التي تخدم ، من خلال الارتباطات السياسية ، والعسكرية ، والاقتصادية مع جنوب افريقيا ، المصالح التوسعية والاستعمارية الجديدة لها .

لقد حافظ شعب البانيا وحكومتها على موقف حازم وثابت بشأن كل أشكال التمييز العنصري والقومي التي تمارس ضد أي شعب في العالم . والتزاما بهذا الموقف المبدئي شجبنا باستمرار سياسة الفصل العنصري التي رفعها نظام جنوب افريقيا لتصبح نظاما مؤسسيا يقوم على هيمنة الاقلية البيضاء التي تمارس أحد أكثر أشكال التمييز وحشية ضد الغالبية الملونة من سكان ذلك البلد . إن جمهورية البانيا الشعبية الاشتراكية لم يكن لديها أبدا وليس لديها الآن أية علاقات مهما كان نوعها مع النظام العنصري في جنوب افريقيا ، ولن تقيم أية علاقات ما دام نظام الفصل العنصري في السلطة وما دام السكان من الملونين يعانون الاضطهاد والحرمان من حرياتهم وحقوقهم .

وانطلاقا من اقتناع الوفد الالباني بأن نضال شعب آزانيا سوف يتوج بالنصر ، فإنه يكرر دعمه غير المحدود لنضاله العادل الرامي إلى إزالة نظام الفصل العنصري ، كي يقرر مصيره ولكل الجهود البناءة للشعوب الافريقية من أجل تحقيق الحرية والاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي .

السيدة راكو توندرامبوا (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

تأتي الحكومات في بريتوريا وتذهب ، وكلها تتشابه إلى حد كبير . على الاقل ذلك هو الانطباع الذي تركته لدينا . وقد تولى السيد دي كليرك الحكومة وسط حملة دعائية كبيرة حول رؤيته لجنوب افريقيا جديدة ترمي إلى استمالة الغالبية المقهورة إلى القبول بوعد في دستور تنضوي تحته جميع الأعراق وتتمكن ، من خلال تمتعها بحقوق متساوية ، من المساهمة في المستقبل المشترك للبلاد . وكتم المجتمع الدولي بأجمعه أنفاسه بانتظار قدوم جنوب افريقيا جديدة هذه التي تمثل العدل والمساواة .

إلا أن الحقائق تفرض علينا ملاحظة أن بريتوريا لم تقم لحد الآن باتخاذ مبادرة مهمة تؤكد ما تجاهر به من رغبة في التغيير . فحالة الطوارئ دخلت سنتها الرابعة ، متيحة لفرق الموت والقتلة المرخصين بالاستمرار في قمع المعارضين للنظام البغيض وممارسة ذلك دون عقاب . وما زال نلسون مانديلا وغالبية المعتقلين السياسيين في غياهب السجون . كما تم اتخاذ اجراءات قمعية أشد ضد حركات التحرير ، لاسيما نقابات العمال ، ومنظمات الشباب والجماعات الدينية . ووفقا لتقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، كان هناك ، في حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، ٨٨ شخصا محكوما عليهم بالإعدام لاسباب سياسية ينتظرون تنفيذ الحكم بحقهم . وجاء في الانباء أن أحكام الإعدام نفذت بحق ٣٧ شخصا . إن مذهب "الغرض المشترك" العزيز على قلب العدالة البيضاء في جنوب افريقيا يجعل من الممكن إنزال العقوبات الجماعية في الافراد الذين ثبتت براءتهم من الجرائم المزعومة . فممارسة التعذيب عرف سائد في سجون جنوب افريقيا ما زال مستخدما ضد الأطفال دون سن الـ ١٨ ، حيث يقال ان بضع مئات منهم ما زالوا ضحايا تلك الممارسة . وتستخدم حكومة جنوب افريقيا اجراءات خاصة ضد الصحافة ووسائط الإعلام . فالرأي العام العالمي صعقته أنباء التعطيل المؤقت والحظر والتوقيف والاحتجاز التي تطبقها بريتوريا على الصحافيين الأجانب .

وإلى هذه القائمة تضاف الآن البلدات والبنتوستانات تحت وطأة المعاناة الانسانية حيث يتعرض الناس فيها لانتقام البوليس والحكم عليهم بحياة خاملة على مرأى

من أضواء جوهانسبرغ والحدائق المنزلية الخضراء الأنيقة للغاية وناطحات السحاب المتفطرسة في المدن التي بنتها الأقلية البيضاء . نعم ، إنها نُصب تدل على قوتهم ولكنها أكثر من ذلك شهادة مفجعة على عرق ودم الأغلبية السوداء .

ويجد مؤيدو النظام العنصري بوسعهم أن يقدموا هذه الصورة الكئيبة للواقع بوصفها أول دليل واحد بالتفيير . ويناشدون إعطاء الحكومة الجديدة الوقت لتبين ما يمكنها أن تفعله بعد أن أطلقت سراح سجناء بارزين ، وسمحت بالمظاهرات ، وفتحت المواصلات العامة والمرافق العامة أمام الجميع . وفي الواقع ، أدخلت جنوب افريقيا بعض الاصلاحات الشكلية بغية تحسين صورتها وتلافي الخطر الذي يهدد إعادة جدولة ديونها . فقد أخرج السجناء السياسيون من زنزاناتهم الصغيرة واطلقوا ولكن ليظلوا سجناء في سجن مشترك كبير ، هو ما تحولت اليه جمهورية جنوب افريقيا ، سجن حل محل السجانين فيه إرهاب الشرطة والقنابل والتعذيب ، ومؤخرا استخدام المواد الكيميائية السامة .

نحن أبعد ما نكون عن الصورة البراغماتية وصورة الاعتدال التي أعلنها الرئيس دي كليرك في حملته الانتخابية . وفي مناخ من العنف المستمر تتلمس حكومته حلا سلميا للفصل العنصري ، ويصر على نبذ العنف من جانب حركات التحرر كأول اختبار لحسن النوايا .

إن بلدي ، شأنه شأن لجنة منظمة الوحدة الافريقية المخصصة المعنية بجنوب افريقيا ، مقتنع بأنه لا يمكن كسر حلقة العنف المفرغة ولا يمكن إزالة الفصل العنصري سلميا إلا إذا كانت بريتوريا على استعداد للدخول في مفاوضات صادقة وجدية . ومدغشقر تتشاطر المبادئ التي حددها إعلان هراري وتحث شعب جنوب افريقيا على أن يتبنى في نضاله موقفا مشتركا إزاء المفاوضات لإزالة الفصل العنصري ، واتخاذ خطوات تمكن من تحويل البلد إلى ديمقراطية غير عرقية . ونحن نعتقد - شأننا شأن بقية أعضاء المجتمع الدولي - أن من الضروري قبل البدء في أية مفاوضات تهيئة مناخ مواتٍ لانجاحها .

لقد آن الأوان ليواجه نظام الاقلية مصيره : وهو العيش في افريقيا وسط الافارقة . فعلى ضوء الحقائق الاقتصادية المختلفة في العالم ، لا خيار أمام جنوب افريقيا إلا المصالحة مع غالبية سكانها . فهذا هو ثمن ازدهارها .

ووفد بلدي لا يزال مقتنعا أن فرض مجلس الأمن جزاءات الزامية شاملة بموجب الفصل السابع من الميثاق لا يزال أفضل الوسائل وأكثرها فعالية لوضع نهاية سلمية للفصل العنصري . وعليه فإننا لا نؤيد الإبقاء على الجزاءات فحسب بل ونؤيد تعزيزها أيضا ، لاسيما الجزاءات التمويلية ، بالاضافة إلى عمل متضافر لتنفيذ ورصد الخطوات التي تتخذها الدول فرادى ومجتمعة ، لأنه جرى استغلال عدم التنسيق وعدم الاتفاق من جانب عدد متزايد من الدول . في هراري وكوالالمبور وبلغراد اعترف المجتمع الدولي بصورة متزايدة بفعالية الجزاءات . وإذا كان لا يزال هناك أي شك في هذا الصدد ، فإن السيد دي كليرك نفسه بدده حين قال ان جنوب افريقيا لا يمكنها أن تواصل العيش في عزلة ، فمع أنها غنية نسبيا ، إلا أنها لا تستطيع أن تعتمد على نفسها اقتصاديا .

إننا نحث مجددا الدول الأعضاء دائمة العضوية بمجلس الأمن على رفع حق النقض الذي فرضته . ومصالحهم التي يخشون عليها ستكون محمية على نحو أفضل وأكثر استقرارا إن أقامت جنوب افريقيا ، بفضل الضغط المتزايد ، مجتمعا أكثر مساواة ، وبذلك لا تعود بلدا تنفر منه البشرية .

وإلى أن يتحقق ذلك - وهنا أود أن اقتبس مما قاله وزير خارجية مدغشقر في بيانه أمام الجمعية في ١٢ تشرين الأول/اكتوبر :

"ونحن ننظر إلى المشكلة من ناحيتين : الاعتراف الكامل بالقومية السوداء بوصفها العامل الذي سيحدد المستقبل السياسي والاقتصادي والاجتماعي لجنوب افريقيا ، والنتيجة الطبيعية لذلك هي تمتع الغالبية السوداء الكامل بالحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

"وإلى أن يتم الاتفاق على هاتين النقطتين وترجمتهما إلى واقع ملموس ، سيبقى كل شيء عند مستوى النوايا الحسنة . ومن السهل تبديد النوايا الحسنة بالنص على استثناء حالات خاصة أو طارئة ، وعندئذ لن نتمكن على الإطلاق من وضع حد لحلقة الشك والمرارة ونفاد الصبر والعنف - العنف الذي يلجأ اليه في سبيل الحرية ، وبالتالي يمكن تبريره" . (A/44/PV.30 ، ص ٣٤ - ٣٦)

يهنئ وفد مدغشقر اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري على النحو الذي نهضت فيه بمسؤولياتها في التشجيع على اتخاذ عمل دولي لمناهضة الفصل العنصري ، ويحث جميع الدول ، كما يحث المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية ، على زيادة تعاونها مع اللجنة الخاصة . ووفدنا يعيد التأكيد على دعمه الكامل لحركات التحرر الوطني ، لاسيما المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، التي تسعى لتحقيق أهدافها النبيلة المتمثلة في إنهاء الفصل العنصري من خلال نضال سياسي ونضال مسلح وغير ذلك من الوسائل ، والتي أعادت التأكيد على أنها تفضل استخدام الوسائل السلمية لتحقيق أهدافها المشروعة . ووفدنا يثني على الشجاعة والمثابرة وروح التعاون التي تتحلى بها النقابات المهنية والمنظمات النسائية ومنظمات الشباب . ونثني على الأغلبية السوداء برمتها التي لم يثنها الحرمان والتعذيب وأشباح المشانق عن تصميمها على العيش في سلام .

السيد غاريخان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هذه مرحلة حرجة في تاريخ جنوب افريقيا . إن كل العيون مسلطة على ناميبيا . ونحن المجتمعين هنا جميعا نواقون لرؤية العملية التي ابتدأت قبل ثمانية أشهر تقريبا - أي عملية تحويل ناميبيا إلى دولة مستقلة كلية - تتوج بالنجاح .

إلا أن رياح التغير التي شهدناها تهب على ناميبيا لا يبدو أنها تركت أثرا يذكر عبر الحدود الجنوبية . فكما يبين التقرير السنوي للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ما زالت الحالة في جنوب افريقيا كئيبة مثلما كانت . ففي ظل قوانين الطوارئ التي جرى تجديدها ، يواصل النظام استخدام تدابير القمع في محاولة لكبح جماح كل الأنشطة ، حتى الأنشطة السلمية المناهضة للفصل العنصري . وهو يظن أن ما عجزت آلية القمع عن تحقيقه بالوسائل العلنية ، ستستطيع أن تحققه بالوسائل السرية ، بما فيها أنشطة جماعات الاقتصاص المحلية . ومن التطورات المحبطة في الآونة الأخيرة زيادة اللجوء إلى القضاء للتخلص من المناهضين من خلال ابتداع مبدأ المصلحة العامة والتجريم المفرض للانشقاق السلمي .

يود البعض أن نعتقد أن الأمور قد تغيرت ، وأن بريتوريا أصبحت أكثر تجاوبا . وتساق على عجل أمثلة مختلفة لدعم هذه الحجة . إلا أن الأمثلة المنفصلة في نظام الفصل العنصري العفن لا تعدو أن تكون جزءا صغيرا سليما في فاكهة معطوبة .

فالفصل العنصري لا يمكن اصلاحه عن طريق التدابير الوقتية التوفيقية أو المفروضة على نظام بريتوريا بفعل ثقل الرأي العام العالمي والمقاومة من جانب المضطهدين . ونحن نعلم جميعا ما حدث ، على سبيل المثال ، لمانفينا جيفري بوسمان على الرغم من القرار الذي اتخذته بالاجماع الجمعية العامة قبل شهر فقط . إن النظام الذي يتعذر اصلاحه يجب التخلي عنه وإبداله بنظام عادل وانساني ومنصف .

وتبذل محاولات الآن للايحاء بأن الفصل العنصري يجري اصلاحه . والفكرة تنطوي على عرضه في حلة اصلاحية . وهذا ، بكل وضوح ، لا يقبله شعب جنوب افريقيا . ويتعين علينا في الامم المتحدة بوصفنا جهازا يعبر عن ضمير العالم ويؤيد المحرومين والمضطهدين أن نواصل مساندة اولئك الذين يؤمنون في جنوب افريقيا بأن فساد الفصل العنصري لا يمكن القضاء عليه عن طريق حفنة من التدابير الخادعة المسماة بالاصلاح . واجبنا هنا هو ضمان زوال الفصل العنصري وليس ادامته في مظهر كاذب .

كما يجب معالجة مسألة السلم التي تعد شاغلنا الاساسي هنا في الامم المتحدة . فلا يمكن إقرار السلم في منطقة الجنوب الافريقي ما دام الفصل العنصري قائما . وفي الوقت الذي يتسبب فيه هذا النظام ، من جهة ، في حرمان أغلبية شعب جنوب افريقيا من حريته وكرامته ، نجده ، من جهة أخرى ، يقوم بأعمال العدوان والارهاب ضد الدول المستقلة المجاورة . وقد قدرت التكلفة الاقتصادية لأعمال زعزعة الاستقرار ببلايين الدولارات . بيد أن المعاناة والحرمان الانساني والارواح التي فقدت لا يمكن قياسها بالمال . هناك حل واحد وصيغة واحدة للقضاء على هذا الوباء ، وهما ، كما قلت آنفا ، الاستئصال التام على الفصل العنصري .

وفي حين أننا نرحب بإطلاق سراح عدد قليل من السجناء السياسيين في الشهر الماضي ، ما زال معظمهم محتجزين ، بما فيهم نيلسون مانديلا . إن هذه التدابير المضللة لن تجدي نفعا . وعلى بريتوريا أن تبدي رغبة مخلصة في إجراء تغييرات حقيقية . فمع كل يوم يمر تزيد احتمالات استمرار العنف . وشعب جنوب افريقيا يود أن تحل المشكلة سلميا وأن يتم القضاء على الفصل العنصري بالطرق السلمية . وهو هدف

نبيل نتشاطره . ولا يمكن للانتقال السلمي أن يتم إلا عن طريق إجراء المفاوضات بين بريتوريا والممثلين الحقيقيين لشعب جنوب افريقيا . غير أنه يتعين على بريتوريا أولا أن تهيئ مناخا مواتيا يمكن أن يؤدي إلى بدء هذا الحوار . وهذا يقتضي رفع حالة الطوارئ ، واطلاق سراح نيلسون مانديلا وكل السجناء والمعتقلين السياسيين الآخرين دون شرط ، ورفع الحظر عن الافراد والمنظمات السياسية ، وإلغاء القيود المفروضة على الصحافة ، ووقف كل التدابير القمعية ، وإنهاء أعمال العنف في كل مكان . كما يجب على بريتوريا أن تؤكد دون لبس أن هدف القيام بعملية التفاوض هو القضاء على الفصل العنصري وإقامة حكم الاغلبية عن طريق منح حق التصويت لكل البالغين في جنوب افريقيا متحدة غير مجزأة في إطار زمني معين .

ولكن حتى يحدث هذا ، يجب ألا نتوانى عن فرض الجزاءات ضد جنوب افريقيا . وفي الواقع ، ان فرض جزاءات الزامية شاملة بموجب الفصل السابع من الميثاق لا يزال السبيل الفعال الوحيد لممارسة الضغط على نظام بريتوريا وحمله على الوفاء بالشروط اللازمة لاجراء التغيير السلمي . وثمة دلائل دامغة على أن الجزاءات نجحت - ولا نقول ذلك لاننا نشك في فعاليتها - ولا بد أن يبذل المجتمع الدولي جهودا متضافرة بغية تشديد الجزاءات وتوسيع نطاقها . وليس هناك ما هو أكثر ضررا لشعب جنوب افريقيا من إدامة الفصل العنصري . وهو نفسه قد طالب بفرض الجزاءات . فكيف يتسنى للمجتمع الدولي أن يتجاهل هذا النداء ؟ والواقع ، كيف يمكن للمرء أن يعارض فرض الجزاءات الالزامية في الوقت الذي لا يزال فيه الفصل العنصري يمثل أسوأ عقوبة ممكنة ضد الاغلبية العظمى في البلد ذاته ؟

لقد كانت حركة عدم الانحياز منذ نشأتها في طليعة المناضلين ضد الفصل العنصري . وأنشأت هذه الحركة ، تعبيرا منها عن تضامنها مع المضطهدين ، صندوق العمل من أجل مقاومة الغزو والاستعمار والفصل العنصري (صندوق افريقيا) لتقديم المساعدة الطارئة الى اولئك الذين يتحملون وطأة الفصل العنصري ، وهم دول خط المواجهة وحركات التحرير الوطني في الجنوب الافريقي . وقد كان الدعم الذي تلقاه

الصندوق خلال السنوات الثلاث الماضية مشجعا للغاية حيث بلغت المساهمات نصف بليون دولار تقريبا . ويحدونا الأمل في أن تتعزز هذه الأعمال الملموسة التي تنم عن تضامن الدول بجزاءات محددة تفرضها البلدان القادرة على أن تقوم بذلك على نحو فعال والتي لا يمكنها أن تنكر مسؤوليتها أو تتنصل منها في هذا المجال .

في الختام أود أن أوكد من جديد معارضة الهند الكاملة لسياسة التمييز العنصري وممارستها في أي وقت وأي مكان وبأي شكل من الأشكال . ترجع صلاتنا بالنضال في جنوب افريقيا إلى بداية هذا القرن . وقد طرأت منذ ذلك الحين تغيرات عديدة ، ونالت أمم عديدة حريتها واستقلالها . إلا أن شعب جنوب افريقيا ما زال مستعبدا يعاني من فظاظة الفصل العنصري . يجب وضع حد لهذه الحالة . إن استمرار الفصل العنصري حتى اليوم أكبر مفارقة في عصرنا هذا ، وعلينا جميعا أن نتكاتف من أجل إنهاء هذه المأساة .

السيدة تشان (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد ذكرني التفكير بهذا البند من جدول الأعمال بمقال ظهر في صحيفة "غوفرنمنت غازيت" ، وهي إحدى الصحف القليلة المتبقية في جنوب افريقيا . وقد أعيد نشر هذا المقال ، الذي أورده فيما يلي ، في صحيفة نيويورك تايمز بتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ :

"أصبح نحو ٨٠٠ جنوب افريقي أعضاء رسميين في مجموعات عرقية مختلفة في العام الماضي استنادا إلى الأرقام التي أعلن عنها في البرلمان وقانون تسجيل السكان . وقد شمل هؤلاء ٥١٨ ملونا أعيد تصنيفهم رسميا كبيض ، و ١٤ أبيض أصبحوا ملونين ، و ٧ صينيين أصبحوا بيضا ، وأبيضين أصبحا صينيين ، و ٣ ماليزيين أصبحوا بيضا ، وأبيض أصبح هنديا ، و ٥٠ هنديا أصبحوا ملونين ، و ٥٤ ملونا أصبحوا هنودا ، و ١٧ هنديا أصبحوا ماليزيين ، و ٤ ملونين أصبحوا صينيين ، وماليزي واحد أصبح صينيا ، و ٨٩ أسود أصبحوا ملونين ، و ٥ ملونين أصبحوا سودا " .

إن هذه القصة التي لا يقبلها العقل حقيقة ، وهي تبين قساوة الفصل العنصري وتقلبه واستعداده للتكيف . هذا النظام الذي أقام السياسة الشريرة تلك لم يفقد ارادته السياسية على البقاء والحفاظ على هيمنته في مواجهة الضغوط المحلية والدولية المتزايدة . إن الفصل العنصري أشبه بحرباء سياسية ، ولكن مهما كان المظهر الذي يستتر وراءه ، فإن طبيعة الشر المتأصلة فيه تبقى دون تغيير . ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يقف مكتوف الأيدي فيسمح لهذا المذهب الشرير والبالي بالبقاء حتى القرن الحادي والعشرين .

لقد شاهدنا في السنوات الأخيرة تغيرات كثيرة في جنوب افريقيا . وهناك المزيد من التصدع الذي يظهر في الإطار القانوني للفصل العنصري ، فقد ألغيت قوانين تصاريح العبور الشائنة عام ١٩٨٦ ، وفي آذار/مارس من العام الحالي أنشأت حكومة جنوب افريقيا آلية لفتح بعض الأحياء لكل الأعراق ، وفي حزيران/يونيه ١٩٨٩ أعلن الحزب الوطني الحاكم في جنوب افريقيا عن خطة خمسية للإصلاح السياسي تتوخى إعطاء الأغلبية السوداء مشاركة ديمقراطية في الحكومة الوطنية عن طريق نظام اتحادي معقد يجري فيه التصويت داخل مجموعات عرقية أو ثقافية أو جغرافية تتولى كل منها ادارة شؤونها المحلية وتتناول القضايا الوطنية من خلال التوافق التشريعي . وتلا ذلك في تشرين الأول/اكتوبر من هذا العام ان افرجت حكومة جنوب افريقيا دون شرط عن السيد والتر سيسولو وسبعة مسجونين سياسيين آخرين . وقد سمح السيد ف . و . دي كليرك بالمظاهرات السلمية وأشار إلى أنه قد يزيل بصورة تدريجية حالة الطوارئ التي بدأ سريانها منذ حزيران/يونيه ١٩٨٦ .

وبالنسبة للسكان البيض الذين نشأوا في ظل مجتمع فصل عنصري واضح وصارخ تعتبر هذه التغيرات تنازلات كبيرة . أما السكان السود فيرون هذه التغيرات على حقيقتها ، مجرد تغييرات في الشكل والتكتيك تهدف إلى الدفاع عن الفصل العنصري . ويبدو أن كل ما هناك أن نظام بريتوريا تخلى عن محاولة فرض ما لم يعد في الوسع العمل به في إطار نظام الفصل العنصري المعقد الذي يتبعه . إلا أنه مع كل اتجاه جزئي نحو التصالح تظهر تناقضات جديدة في تطبيق القوانين التي تعزز حكم الأقلية البيضاء . وعلى سبيل المثال ، بينما ألغت حكومة جنوب افريقيا قوانين تصاريح العبور فإنها قيدت هذه الحرية الجديدة بأن فرضت قوانين أخرى تحظر على السود امتلاك الأرض بوضع اليد . وبالمثل ، تقوم خطة الحزب الوطني الخمسية للإصلاح السياسي على أساس أن القرارات التي تصدرها هيئة تشريعية وطنية جديدة سيتم التوصل اليها عن طريق توافق الآراء ، مما يعني أن مجموعات الأقليات ، مثل السكان البيض الذين يبلغ عددهم ٤,٥ مليون نسمة ، سيكون لها نفس القوة التي للأغلبية السوداء .

وتظهر التناقضات أيضا في حالة أسرة السيد والتر سيسولو نفسه . فقد نشرت صحيفة "نيويورك تايمز" في ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ انه قبل الافراج عن السيد سيسولو بيومين ألغت الحكومة القيود التي كانت قد فرضتها على الانشطة السياسية لزوجته البرتينا ، ولكنها لم تلغها بالنسبة لابنه زويلاخي وهو صحفي . وهذا يعني أنه اذا ناقشت أسرة سيسولو الشؤون السياسية على مائدة الطعام لن يتمكن الابن من الاشتراك في المناقشة .

وبايجاز فإن جوهر القضية هو أن التغيرات لا تلبي تطلعات السود في جنوب افريقيا . وكما ذكر روري ريوردان محرر "مونيتور" وهي صحيفة لحقوق الانسان تصدر في بورت اليزابيث "إن الفصل العنصري وحشي أكبر بكثير من القوانين التي تنظمه" . والقضية الأساسية هي ازالة نظام الفصل العنصري وضرورة تحويل السلطة السياسية إلى الاغلبية السوداء . ونحن نوافق على هذا الرأي موافقة تامة .

إلى أي مدى يمكن لنظام بريتوريا أن يواصل سياسة اصلاح الفصل العنصري التي يتبعها ويتجاهل الحقوق الثابتة للاغلبية السوداء في تقرير المصير وهو مبدأ أساسي من مبادئ الأمم المتحدة ؟ لا شك في أن جنوب افريقيا تعلم أنها تدافع عن قضية خاسرة . ومع تزايد التقارب بين الدولتين العظميين انتشر الانفراج في جميع أنحاء العالم . واحتمالات السلام في الجنوب الافريقي تبدو أفضل الآن مما كانت عليه في أي وقت خلال السبعينات . واليوم ، فإن ناميبيا التي كانت الأوضاع فيها مجرد امتداد لسياسات الفصل العنصري التي تتبعها جنوب افريقيا أصبحت على وشك الاستقلال . وبعد استقلال ناميبيا فإنها مسألة وقت فقط قبل أن تتحرر جنوب افريقيا نفسها من نير العنصرية .

وقد تظن بعض فئات الاقلية البيضاء انه بامكانها مقاومة الضغوط الرامية إلى ازالة الفصل العنصري بالالتفاف حول المكافئ الحديث للمركبات القديمة المستديرة التي كانت تجرها الثيران . فإذا كان الأمر كذلك ، ما عليهم إلا أن ينظروا عبر الحدود ليروا إلى أين وصل المد التاريخي . إن مد الوطنية السوداء الذي أدى إلى ميلاد غانا عام ١٩٥٧ ونهاية روديسيا عام ١٩٨٠ وعملية الاستقلال في ناميبيا ، وتحرر

قارة بأكملها خلال تلك المرحلة ، وصل إلى أعتاب جنوب افريقيا . ولم تبق هناك أية منطقة عازلة . والاقلية البيضاء تقف وحدها ، وأصبحت جنوب افريقيا في محاولتها للحفاظ على نظام لا يمكن الدفاع عنه قوة معزولة في القارة الافريقية تعمل على زعزعة استقرارها . ولم تعد المسألة غير مسألة وقت قبل أن يصبح الفصل العنصري من نصيب سلة مهملات التاريخ .

وهناك منذ الآن شواهد على التفتت المطرد للمجتمع الابيض تحت الضغوط . تشهد على ذلك نتيجة الانتخابات الاخيرة التي لم يشارك فيها غير البيض في جنوب افريقيا ، وتزايد هجرة البيض إلى الخارج بالمقارنة مع التزايد السريع للسكان السود ، والإدانة الصريحة للفصل العنصري من قبل الكنسية الاصلاحية الهولندية - بعد أن كانت معقلا للاقلية البيضاء ، وكلها علامات تنذر بقرب نهاية نظام الفصل العنصري . وحتى اللجنة القانونية التي عينتها حكومة جنوب افريقيا لدراسة امكانية وضع ميثاق للحقوق لذلك البلد انتهت من تقريرها في آذار/مارس من العام الحالي إلى أنه لا بد من أن يتضمن الميثاق حق التصويت للاغلبية السوداء . فحتى السكان البيض في جنوب افريقيا أصبحوا يذكرون نظام بريتوريا بأن الفصل العنصري محكوم عليه بالفناء .

فما الذي يمكن للمجتمع الدولي أن يفعله ليعجل بانهاء نظام بريتوريا ويساعد على التوصل إلى حل سياسي سلمي في جنوب افريقيا ؟ بالاضافة إلى تأكيد تدعيمنا السياسي لكفاح السود في جنوب افريقيا يمكننا اتخاذ تدابير لعالة بتطبيق العقوبات الالزامية والشاملة على نظام بريتوريا . وهذا أمر أساسي إذا كان لنا أن نحقق التغير السلمي في جنوب افريقيا . والتقرير الذي أعد للجنة وزراء خارجية بلدان الكومنولث المعنية بالجنوب الافريقي بشأن العقوبات يختتم بالفقرة التالية في صفحتي ١٨٠ و ١٨١ من النسخة الانكليزية :

"بالنسبة للاقلية البيضاء فإن التفاوض بشأن التغيير الاساسي والتخلي عن احتكار السلطة سيكون عملية طويلة وصعبة ومقلقة . إنه طريق لن يتخذ إلا عندما لا يكون هناك بديل . والعقوبات ضرورية لتبين أن خيار اصلاح الفصل

العنصري مكلف بدرجة أكثر مما تحتمل وانه مرفوض دوليا . ولابد من العقوبات لدفع بريتوريا إلى الطريق الشاق ، طريق المفاوضات الحقيقية" .

إن رابطة أمم جنوبي شرقي آسيا ، وسنغافورة عضو فيها ، تدعم بقوة النضال ضد الفصل العنصري . وفي اجتماع وزراء الرابطة الذي عقد في بروني دار السلام يومي ٣ و ٤ تموز/يوليه ١٩٨٩ أكد وزراء خارجية الدول الست الأعضاء ادانتهم للفصل العنصري ، ودعوا الى الإزالة الكاملة لنظام الفصل العنصري . كما أعربوا عن تضامنهم مع الشعب الافريقي في كفاحه العادل من أجل التحرر والعدالة ، وطالبوا باطلاق سراح الوطنيين الافريقيين في جنوب افريقيا ، بما فيهم نيلسون مانديلا في وقت قريب . ولاحظ وزراء خارجية الرابطة أيضا أن العقوبات الاقتصادية وغيرها من العقوبات المفروضة على جنوب افريقيا والتي اتخذها المجتمع الدولي كان لها أثر فعال ، ودعوا إلى تطبيقها على نطاق أوسع وبشكل أكثر دقة وكثافة .

وسنغافورة تؤيد على الدوام قرارات الجمعية العامة التي تدين السياسات القمعية لنظام بريتوريا . وتمشيا مع قرارات الأمم المتحدة التي تدعو إلى الوقف التام لامدادات البترول والمنتجات البترولية إلى جنوب افريقيا ، وتمشيا مع اتفاق الكومنولث بشأن الجنوب الافريقي ، قررت حكومة سنغافورة حظر نقل النفط إلى جنوب افريقيا على سفن تحمل علم سنغافورة ابتداء من ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ . وسوف تدرج شركات الملاحة التي تملكها حكومة سنغافورة في اتفاقات الايجار التي تعقدها أحكاما خاصة بالمستخدم النهائي وغير ذلك من الشروط لتضمن الالتزام بهذا الحظر . وسيلغى تسجيل السفن المسجلة في سنغافورة إذا انتهكت هذا الحظر .

وكذلك بدأ تنفيذ حظر اداري على تصدير النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا يوم ١٥ أيلول/سبتمبر من هذا العام . وأصدرت حكومة سنغافورة نشرة لإبلاغ الشركات التي تتاجر في النفط والمنتجات النفطية في سنغافورة بهذا الحظر الاداري . وبالاضافة إلى هذا ، فإن سنغافورة تثني بحزم على الاتصالات أيا كان نوعها مع جنوب افريقيا ، بما في ذلك الاتصالات السياسية والاقتصادية والثقافية والرياضية . وسنغافورة مستعدة للتعاون في أي جهد دولي جماعي يمنع بشكل فعال تجارة النفط مع جنوب افريقيا ويعزل نظام بريتوريا .

لقد انقضى الوقت الذي كان يمكن فيه لجنوب افريقيا أن تعتمد على الخيارات السهلة المريحة . ويجب عليها الآن اتخاذ القرارات الصعبة الشديدة . وينبغي لنظام بريتوريا أن يعمل بشكل جاد على ادماج السود بشكل كامل في البنيات الاجتماعية والسياسية في البلاد . وعندما يحدث هذا ، سيعرف البيض في جنوب افريقيا - كما عرف البيض في زمبابوي بالفعل - انه ليس هناك سبب يجعل من المستحيل على السود والبيض أن يعيشوا معا وأن يعملوا لبناء دولة واحدة . وتشهد على ذلك منجزات زمبابوي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

إن السود في الجنوب الافريقي لا يعارضون البيض في جنوب افريقيا . ولكنهم يعارضون سياسات الفصل العنصري ، وسيواصلون معارضتها بكل الطرق المتاحة لهم . وقد طرح فريق الكومنولث للشخصيات البارزة هذه الحقيقة بوضوح في تقريره الصادر في عام ١٩٨٦ عندما قال :

"لقد نفذ صبر السود إزاء الفصل العنصري . وهم الآن يشعرون بالثقة ، ليس فقط في عدالة قضيتهم ، بل وفي حتمية انتصارهم . وتصل قوة ايمان السود الآن إلى حد الاستعداد للموت من أجل ما يؤمنون به . ولذلك فإنهم سيستمرون في كفاحهم مهما كان الثمن" .

ووفد بلادي يرحب بالإفراج مؤخرا عن السيد والتر سيسولو وسبعة سجناء سياسيين آخرين من سجون جنوب افريقيا . غير ان الافراج عنهم لن يكون له مغزى حقيقي إلا إذا

كان خطوة أولى في سبيل استئصال الفصل العنصري ، وينبغي أن تتبع حكومة جنوب افريقيا هذه الخطوة بتنفيذ التدابير الاضافية الآتية : أولا ، الافراج دون شرط عن جميع السجناء والمحتجزين السياسيين الآخرين ، بما في ذلك السيد نيلسون مانديلا ، وهذه خطوة ضرورية وحاسمة تجاه التسوية . ثانيا ، رفع حالة الطوارئ . ثالثا ، رفع الحظر عن حركات التحرر الوطني وجميع المنفيين السياسيين . رابعا ، بدء عملية حوار مع الممثلين الحقيقيين للسود في جنوب افريقيا ، ولاسيما السيد نيلسون مانديلا .

وهذه الخطوات ينبغي أن تنفذ فورا لأن الوقت أوشك أن ينتهي بالنسبة لجنوب افريقيا .

السيد ماكلين (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هذه هي المرة الثالثة خلال أربع سنوات التي تتاح لي فيها فرصة الوقوف على هذه المنصة لتناول مسألة الفصل العنصري . وقد حدث الكثير في الجنوب الافريقي منذ ألقيت بياني الأخير أمام الجمعية في عام ١٩٨٧ .

لقد رجعت مؤخرا من ناميبيا ، حيث كنت أرأس بعثة مراقبة برلمانية كندية لدراسة الحالة وإبداء التعليقات لحكومتنا ولمن نعمل معهم بشأن المستقبل . ولا يمكن للمرء أن يتجول في ناميبيا دون أن يلمس مباشرة الآثار المدمرة التي ألحقها نظام الفصل العنصري بالشعب والمجتمع . وبينما أتكلم الآن ، يتوجه الناخبون في ناميبيا إلى لجان الانتخاب في حشد جماهيري - ٢١٠ آلاف في اليوم الأول - تأييدا للعملية التأسيسية التي ستحرر ذلك البلد من الفصل العنصري وتنشئ حكومة ديمقراطية . وسيكون نجاح هذه الانتخابات والعملية التأسيسية التي تلي ذلك دليلا يوضح لأبناء جنوب افريقيا ولغيرهم من سكان المنطقة أنه يمكن إحداث تغيير رئيسي عن طريق نهج سلمي ديمقراطي تفاوضي .

ولا يمكن لأمة متحضرة أن تقر نظاما ينكر حقوق الانسان الأساسية بسبب اللون . إن طغيان العنصرية يمزق النسيج الاجتماعي للمجتمعات وللأمم ، وفي نهاية الأمر يدمر اقتصاداتها وينشر الاضطراب والفوضى داخل حدودها وخارجها . والحرية وحدها - الحرية

للجميع - هي التي يمكن أن توفر أساسا لرفاهية اقتصادية واستقرار سياسي . ولذلك كانت حماية وتعزيز حقوق الانسان إحدى العقائد الرئيسية التي تقوم عليها السياسة الخارجية الكندية ، ولقد ناضلت كندا ضد الفصل العنصري لاننا نرى أنه خطأ أساسي . وفي اعتقادنا أيضا أنه موضوع أحدثت فيه جهودنا المشتركة مع البلدان الاخرى هنا في الامم المتحدة أو بين دول الكومنولث أثرا ملموسا . ونعتقد أننا وصلنا وبفضل هذه الجهود الى منعطف حاسم . ومع مزيد من الضغط المستمر ، لن يلبث نظام العنصرية المؤسسية في جنوب افريقيا أن يتراجع . ورغم بعض المؤشرات الجديدة التي تبعث على الامل في حدوث بعض التغيير ، فإنه مما يؤسف له أن المؤشرات التي تدل على أن جنوب افريقيا سائرة في تنفيذ خطة ملموسة للقضاء على الفصل العنصري لا تزال قليلة .

ولهذا ، اعتمدت كندا ، بمبادرة من جانبها وبتضافر مع الآخرين ، مجموعة من التدابير لإقناع حكومة جنوب افريقيا بأنه يجب عليها أن تتخذ إجراء ملموسا لإحداث تغيير رئيسي : لقد قمنا بفرض جزاءات مالية وتجارية ؛ وفرض حظر على توريد وتصدير الاسلحة ، وحظر على الاتصالات الرياضية ، وبدعم دول المواجهة ، وبمساعدة ضحايا الفصل العنصري ؛ وببرامج لتشجيع الحوار بين أبناء جنوب افريقيا من جميع الأعراق ؛ وبرفض الرقابة البغيضة وتفنيد الدعاية الصادرة من بريتوريا .

وبغير الضغوط التي استمرت ثابتة ومتصلة ، سواء داخليا في جنوب افريقيا أو خارجيا بواسطة المجتمع الدولي ، هل كانت ستوجد المسيرات والتجمعات السلمية التي لم يسبق لها مثيل في جنوب افريقيا ؟ وهل كان سيتحقق الافراج عن الزعماء ؟ وهل كانت ستوجد اتصالات بين حكومة جنوب افريقيا وكبار رجال الكنيسة المناهضين للفصل العنصري ؟

ما من شك في أن الجزاءات أحدثت أثرها . إن المرحوم جيرهارد دي كوك المحافظ السابق للبنك الاحتياطي في جنوب افريقيا اعترف بصراحة قبل استقالته من منصبه بأن جنوب افريقيا كانت "تدمي" وحذر من أنه :

"ما لم يحرز تقدم كاف في الإصلاح السياسي والدستوري ، فإن علاقة جنوب افريقيا مع سائر العالم ، ليس من المنتظر أن تتحسن" .

وقد أقر فلوك وزير القانون والنظام بنفسه بأنه :

"إذا ما فرضت علينا جزاءات ، لن يكون بوسعنا أن نفعل شيئا .. إننا لا نعيش بمفردنا في هذا العالم" .

وهذه البيانات تشير ، على أقل تقدير ، إلى الاعتراف بالمشكلة ، وإن كان من الواضح أن الأمر ما زال يحتاج إلى العمل* .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد تيلمان (النرويج) .

بيد أن هناك علامات متزايدة تبيّن أن الجيل الجديد في جنوب افريقيا يسعى الى التغيير . فقد انضم الشباب من الطلبة البيض من الطبقة المتوسطة الى الاغلبية السوداء في المطالبة بإجراء تحول في المجتمع في جنوب افريقيا . كذلك فإن الكنيسة الاصلاحية الهولندية التي كانت في يوم ما تؤيد السيطرة البيضاء تزداد الآن ابتعادا عن الفصل العنصري .

ويحتاج التغيير المقبول الى حوار ، ويتطلب الحوار بدوره القبول المتبادل للشرعية من جانب كل طرف للطرف الآخر . ويعتمد هذا على قبول اللاعنف باعتباره الوسيلة الوحيدة للتغيير . وفي هذا الصدد فإن الموقف التفاوضي للمؤتمر الوطني الافريقي المشار إليه في إعلان هراري يمثل إسهاما مفيدا في المحادثات . ويشجعنا تأكيد هذا الإعلان على التسوية التفاوضية ومطالبته بإجراء مفاوضات مع الوقف المتبادل لأعمال العنف .

وقد قدم هذه الفكرة أيضا فريق الشخصيات البارزة التابع للكومنولث في عام ١٩٨٦ . وفي الشهر الماضي أكد رؤساء حكومات الكومنولث الذين اجتمعوا في كوالالمبور - وكنت أحد الحاضرين في هذا الاجتماع باعتباري عضوا في الوفد الكندي - أن مفهوم المفاوضات هذا لا يزال صالحا اليوم كما كان في عام ١٩٨٦ عندما قدم لأول مرة .

وقد شجعنا أيضا اعتراف المؤتمر الوطني الافريقي بأن المناقشة والتعاون مع الاصوات المعارضة المشروعة الاخرى في جنوب افريقيا أمران جديران بالسعي ورائهما .

وأعتقد أنه من المهم أن نعترف بأنه كان للكومنولث دور هام في إبراز هذا الموضوع في الشؤون الدولية في السنوات الاربع الماضية ، بدءا بفرض سلسلة واسعة من الجزاءات في اجتماعات ناسو في عام ١٩٨٥ الى تشديد التدابير في فانكوفر في السنتين الاخيرتين . وقد أخذت اللجنة الخاصة لوزراء الخارجية زمام القيادة في السنتين الماضيتين تحت رئاسة وزير الشؤون الخارجية في كندا السيد كلارك .

وفي كوالا لمبور ، أكد رؤساء حكومات الكومنولث في الشهر الماضي ، تفضيلهم للتسوية التفاوضية السلمية . وأشاروا في الوقت نفسه الى أن النظام التأسيسي أمر

ينبغي أن يحدده جميع أفراد الشعب في جنوب افريقيا . واتفقوا أيضا على أنه ينبغي تعزيز الجزاءات والضغوط الحالية وزيادتها . وقد شددت الجزاءات المالية بالفعل . ولا يجوز التفكير في رفع هذه الجزاءات إلاّ عندما يظهر الدليل على تغيير واضح لا يمكن عكس مساره أو الرجوع فيه . وطالب رؤساء حكومات الكومنولث المجتمع الدولي كله أن يحذو حذوهم . وأود أن أضيف أن هذا ينطبق بصفة خاصة على البلدان التي تربطها بجنوب افريقيا روابط مالية وتجارية هامة .

وأكد رؤساء حكومات الكومنولث في كوالا لمبور في بلاغهم الرسمي أن الهدف الوحيد لفرض الجزاءات على جنوب افريقيا هو ممارسة الضغط من أجل إجراء تغييرات سياسية أساسية . ومن المهم أن نلاحظ في هذا الصدد أن هناك خطوات جديدة يمكن اتخاذها لتعزيز الدافع الى التغيير في جنوب افريقيا .

ونعتقد على سبيل المثال أن المجتمع الدولي يجب أن يكون مستعدا لتأييد وتشجيع المناسبات التي يتمكن فيها الاشخاص البارزون في جنوب افريقيا من مناقشة المستقبل بمنأى عن الفصل العنصري . فمن شأن ذلك أن يساعد في كسر العزلة المفروضة على المجتمع الافريكاني ، كما يساعد في تحديد الوسائل اللازمة لتبديد المخاوف وعدم الثقة التي تعرقل التغيير .

لقد أنفقت كندا الكثير على المشاريع التي ترمي الى تجميع سكان جنوب افريقيا على اختلاف أعراقهم . وقد أيدنا منظمات حقوق الانسان والهيئات المهنية بغية كسر الحواجز التي يفرضها الفصل العنصري والتعويض عما تسببه هذه الحواجز من أضرار . وعززنا فكرة العدالة اللاعنصرية عن طريق الفنون والثقافة الشعبية ، وساعدنا وسائط الإعلام الاساسية والبديلة ، وذلك بالتدريب وبتوفير المشورة القانونية ، بغية عرض صورة حقيقية لجنوب افريقيا . وموّلنا مخيمات ومؤتمرات ولقاءات للاعنصرية عقدت بنجاح وفعالية في المواطن ، حتى يعرف البيض في جنوب افريقيا حياة وآمال اخوانهم السود من سكان الريف . وخصصنا ١,٦ مليون دولار لصندوق الحوار لدعم المشروعات العاملة في هذه المجالات بالاضافة الى مشروعات أخرى لمساعدة

ضحايا الفصل العنصري والمناوئين له . ووضعنا برنامجا هاما للمساعدة في مواجهة الرقابة التي تفرضها جنوب افريقيا والدعاية التي تقوم بها .

وبالاضافة الى هذه المشروعات ، فإننا نصرف سنويا حوالي ٨ ملايين دولار في البرامج التعليمية وتقديم المساعدة القانونية والانسانية للمحتجزين وعائلاتهم ولدعم حركة النقابات العمالية وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وبذلك تبدي كندا استعدادها لتقديم المساعدة بالوسائل الملموسة وليس بمجرد الكلمات .

وفي هذا الصدد أود أن أعبر عن شكري للسيد غاربا رئيس الجمعية العامة ، لأسلوبه في ادارة هذه القضية التي نتناولها اليوم ، وبصفة خاصة في توجيه الترتيبات المتعلقة بالدورة الاستثنائية المقبلة المكرسة للفصل العنصري . وستشارك كندا في هذه الدورة التي نعتبرها فرصة هامة يؤكد فيها مجتمع الأمم المتحدة تضامنه بشأن هذه المسألة .

لقد جرت أحداث هامة في الشهور القليلة الماضية . والانتخابات تجري في ناميبيا بغية تحرير ذلك الاقليم من الفصل العنصري . وحدثت مظاهرات سلمية في جنوب افريقيا ، ودارت محادثات كثيرة داخل البلد وخارجه بشأن الحوار وإمكانية التفاوض . ومن المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن نبقي الضغط الدولي من أجل التغيير قائما .

نحن اليوم على حافة الأمل ، وأهمية هذه المناقشة هي أنها ، شأن الدورة الاستثنائية ، المتوقع عقدها ، توفر فرصة اضافية للمجتمع الدولي كله لكي يتحد في إدانة الفصل العنصري وفي المطالبة باستئصاله على نحو سريع ومبكر . وهذه الرسالة ضرورية للأسرة الانسانية قاطبة .

السيد ويلنسكي (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ أكثر من ٤٠ عاما تناقش الأمم المتحدة وتدين السياسات العنصرية التي تتبعها جنوب افريقيا . وعلى الرغم من الصوت المعنوي المتحد للمجتمع الدولي ما زال نظام الفصل العنصري ـ ذلك النظام الذي يقوم على الظلم وعلى العنصرية المؤسسية التي تتعارض مع جميع القيم المتحضرة ـ قائما في ذلك البلد . ولا تزال تدابير القمع مستمرة .

وما برحت سلطات جنوب افريقيا منذ أكثر من ثلاث سنوات تفرض حالة الطوارئ وتعيد فرضها . وما زالت سلطات جنوب افريقيا تحرم السود الذين يمثلون ثلاثة أرباع السكان من حقوق الانسان الاساسية ومن الحقوق السياسية . ولا يزال حبس ونفي القادة السود وغيرهم ممن يجرؤون على الكلام مستمرا . ولم يتغير حتى الآن قانون مناطق الجماعات السيء السمعة بما يفرضه من مظالم . كما أن النظام التعليمي القائم على العزل العنصري وقانون تسجيل السكان والبرلمانات القائمة على العزل العنصري ، لا تزال قائمة دون تغيير .

ومنذ سنة علقت الوفود في المناقشة العامة على بعض الخطوات المؤقتة التي اتخذتها في ذلك الوقت حكومة جنوب افريقيا . وقلنا في ذلك الوقت إنه أيًّا كانت التغييرات التي حدثت فهي بطيئة الى حد مؤلم ومخيبة للآمال ، وإننا وإن كنا نرحب بهذه التغييرات فإن الخطوات التي اتخذت حتى الآن غير كافية على الإطلاق كعلامة على التزام حكومة جنوب افريقيا بوضع حد لنظام الفصل العنصري .

ويتعين علينا الاعتراف بأننا شهدنا مرة أخرى خلال الاسابيع القليلة الماضية بعض الدلائل المشجعة على إمكانية حدوث تغيير . فقد شهدنا الإفراج غير المشروط في ١٥ تشرين الاول/أكتوبر عن ثمانية من الزعماء السياسيين السجناء ، من بينهم والتر سيسولو . وشاهدنا بعد هذا الإفراج خروج مسيرات كبيرة لم تعترض الحكومة سبيلها ؛ وشاهدنا دلائل على إمكانية إجراء حوار حقيقي بين الزعماء السود والبيض . إلاّ أن من السابق لأوانه أن نحكم بأن هذه التحركات تعد دليلا على وجود تغيير حقيقي أو أنها مجرد تدابير سطحية تستهدف إضعاف الضغط الدولي . وقد يكون ما شهدناه حتى الآن ذرات في مهب الريح وليس هناك شيء يذكر يعطي معنى حقيقيا لدلائل تغيير النوايا .

والمطلوب الآن من جنوب افريقيا أن تتبع الكلمات المبدئية الأولى التي قالتها عن السلم بالافعال ، وأن تبدي الشجاعة وروح المبادرة بالتخلي عن السياسات المخزية والقمعية التي لا يمكن أن تكون حلا للمشاكل السياسية والاقتصادية المزمنة في جنوب افريقيا ؛ وأن تبدي الشجاعة وروح المبادرة بتهيئة الظروف التي يمكن فيها إجراء مفاوضات حرة من أجل التغيير السياسي والدستوري ، وذلك بأن ترفع حالة الطوارئ ، وأن تُفرج دون شرط عن نيلسون مانديلا وبقية السجناء السياسيين ، وأن تسمح بحرية التعبير والتنظيم السياسيين ؛ وأن تبدي الشجاعة وروح المبادرة بوضع حد كامل لنظام الفصل العنصري الخبيث ، والسير في السبيل السلمي المؤدي الى الوفاق في الداخل والخارج .

وبعد الإفراج عن والتر سيسولو وزملائه من السجن لم يحدث انهيار في مجتمع جنوب افريقيا ولم يسقط القانون والنظام . وكانت الاحتفالات والاجتماعات التي رافقت عمليات الإفراج حافلة ، ولكنها منظمة ، ولم تشكل أي خطر على سلامة المجتمع عامة . ولم تتحقق أسوأ مخاوف مجتمع جنوب افريقيا العنصري . ولقد اختبرت الأجواء وتبيّن لحكومة جنوب افريقيا السبيل نحو الامام بشكل واضح . ولا يمكن قبول المزيد من الاعذار لعدم السير في هذا السبيل .

وتعتقد حكومة استراليا أنه مهما تكن الخطوات الإيجابية التي تتخذها حكومة جنوب افريقيا فهي ليست إلاّ استجابة للضغوط الداخلية والخارجية من أجل الاصلاح . وهذا يعني أنه ما زال على المجتمع الدولي أن يضطلع بدور هام في مواصلة هذه الضغوط من أجل القضاء على الفصل العنصري .

وبالطبع ، إن أحد الأشكال الفعالة للغاية للضغط يتمثل في فرض الجزاءات ، بما في ذلك الجزاءات الاقتصادية الشاملة والالزامية التي سجلت حكومتي استعدادها لتأييدها . وترى حكومة استراليا أن ما يبرر فرض الجزاءات على جنوب افريقيا هو الضغط الذي تسببه من أجل إجراء تغيير سياسي جوهري . ولا يقصد بذلك إذلال بريتوريا بل إعادتها الى صوابها ، وأخذها الى مائدة المفاوضات وإبقاؤها هناك الى أن يتحقق التغيير على نحو لا رجعة فيه .

حتى أن الشخصيات البارزة في حكومة جنوب افريقيا اعترفت بتأثير الجزاءات على اقتصادها . ففي ٥ أيار/مايو من هذا العام ذكر وزير المالية بارند دو بليسيس أن تدابير التقشف أصبحت ضرورية لتمكين احتياطي البلد من القطع الأجنبي من الصمود أمام ما سماه "الهجوم الاقتصادي العنيف على جنوب افريقيا" . وبعد بضعة أيام اعترف جيرارد دي كوك الراحل ، الذي كان محافظ مصرف الاحتياطي في جنوب افريقيا في ذلك الحين ، في بيان علني بأن "الضغوط الدولية ، ولا سيما الجزاءات المالية ، شلت قدرة جنوب افريقيا على تحقيق نمو اقتصادي مستمر" . وقال دي كوك إن هذا الاتجاه لا يمكن عكسه دون "تقدم كاف في ميدان الاصلاح السياسي والدستوري . وإن المستقبل الاقتصادي لجنوب افريقيا يرتبط ارتباطا لا انفصام له بمستقبلها السياسي" . وهكذا فإن رسالة الجزاءات قد فهمت على حقيقتها .

ووافقت استراليا بقوة في اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث في كوالا لمبور في الشهر الماضي على الرأي المشترك القائل بأن هذا ليس هو الوقت المناسب للنظر في التخفيف من وطأة الجزاءات والضغوط الحالية ، وأنه يجب انتظار وجود أدلة على حدوث

تغيير واضح لا رجعة فيه ، وأنه ينبغي في الوقت ذاته الابقاء على جميع الجزاءات والتدابير القائمة .

وتعتقد حكومة استراليا أن الجزاءات المالية ، بصفة خاصة ، التي يطبقها القطاع الخاص والمنظمات الحكومية وغير الحكومية كانت ولا تزال أنجع أشكال الضغط على بريتوريا ، إذ أنها تمنع تدفق رؤوس الأموال الجديدة اللازمة لتمويل نمو جنوب افريقيا ، مما يجعل من الصعب على جنوب افريقيا أن تدعم ماليا آلة الفصل العنصري الحكومية الهائلة التكلفة .

وقد دعت لجنة وزراء خارجية الكومنولث المعنية بالجنوب الافريقي ، التي تشارك استراليا في عضويتها ، في اجتماعها المعقود برئاسة وزير خارجية كندا في كانبرا في آب/أغسطس من هذا العام ، الى تشديد شروط سداد الديون ، وفرض مزيد من القيود على تمويل التجارة ، ورصد الحظر المفروض على القروض المتوسطة الاجل والطويلة الاجل .

وبالمثل اعترف الاجتماع الاخير لرؤساء حكومات بلدان الكومنولث المعقود في كوالا لمبور بأهمية الضغط على معاملات جنوب افريقيا مع المجتمع المالي الدولي ، وناقش بعد ذلك استحداث أشكال جديدة من الضغط عن طريق توسيع نطاق الجزاءات المالية وتكثيفها وخاصة بأن يطلب الى جميع المصارف والمؤسسات المالية المعنية أن تفرض شروطا أكثر صرامة على تمويل التجارة اليومي ، ولا سيما عن طريق تخفيض الحد الاقصى لمدد الائتمان إلى ٩٠ يوما ؛ وأن يطلب الى الحكومات المعنية زياد صعوبة الحصول على الائتمانات التجارية عن طريق "كشف" جنوب افريقيا لدى الوكالات الحكومية الرسمية فيما يتعلق بالائتمانات التجارية الرسمية والتأمين .

ويحيط وفد بلادي علما بل ويرحب بإدراج هذه التدابير في مشروع القرار الجديد بشأن الضغوط المالية الدولية على اقتصاد الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، الذي سننظر فيه بعد بضعة أيام .

ونتيجة للمناقشة التي جرت في اجتماع الكومنولث ، عرضت حكومة استراليا تقديم تمويل مبدئي ملموس لإنشاء وكالة مستقلة لاستعراض الروابط المالية الدولية لجنوب افريقيا وكتابة تقارير عنها على أساس منتظم ، وجمع ونشر معلومات ووقائع عن التدفقات المالية الى جنوب افريقيا والسياسات المالية المتبعة تجاهها .

وفيما يتجاوز ذلك ، تتخذ استراليا موقفا بارزا وحاسما ضد الفصل العنصري وجوره في مجموعة كاملة من المجالات ، بمفردنا في بعض الحالات ، وبالاشتراك مع البلدان الاخرى التي تشابهنا في التفكير في الحالات الاخرى . وتستهدف بعض تدابيرنا بوجه خاص البيض في جنوب افريقيا لنبين لهم التكلفة الشخصية للفصل العنصري ، ولنشجعهم على أن يكونوا فعالين في إجراء تغيير داخل جنوب افريقيا ، وهي : حظر تبادل اللاعبين الرياضيين بين استراليا وجنوب افريقيا ، ووقف الصلات الجوية ، وسحب المرافق القنصلية لاصدار التأشيرات من جنوب افريقيا .

وثمة تدابير أخرى ذات هدف أوسع اتخذت بالاشتراك مع شركائنا في الكومنولث . وقد نفذت استراليا جميع التدابير التي وافق عليها زعماء الكومنولث في ناسو في تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٥ وفي لندن في عام ١٩٨٦ . وأصبحت جميع هذه التدابير مدرجة الآن في قوانين استراليا وسياساتها .

ونحن نعتقد أن هناك تدابير إيجابية يمكن للحكومات اتخاذها لتشجيع إحداث تغيير في جنوب افريقيا ودعمه ولتعزيز موقف المجتمع الدولي ضد الفصل العنصري .

وعلى سبيل المثال ، تقوم الحكومة الاسترالية منذ عام ١٩٨٣ برعاية برنامج للزيارات واسع النطاق لتمكين المناوئين البارزين للفصل العنصري من زيارة استراليا ومناقشة المسائل مع الوكالات الحكومية والمجموعات الخاصة ووسائط الإعلام .

كما أننا نقيم اتصالات واسعة النطاق مع القطاعات الممثلة للرأي العام للسود في جنوب افريقيا وفي استراليا ، حيث توجد مكاتب للمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ولمؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا . وفي داخل جنوب افريقيا تقيم استراليا اتصالات مكثفة وواسعة النطاق مع الحركة الديمقراطية الجماهيرية ، والكنائس

ونقابات العمال ، والمجموعات المهنية وغيرها من المجموعات العديدة لحقوق الانسان التي تتصدى بشجاعة وبشبات لقوات الفصل العنصري .

وتوسع الحكومة الاسترالية أيضا نطاق مساعدتها الانمائية للبلدان التي تواجه الأعمال العسكرية والاقتصادية المزعزعة للاستقرار التي تقوم بها جنوب افريقيا نتيجة لتأييدها للحملة الدولية المناهضة للفصل العنصري ، وتمويل برامج شاملة للتعليم والتدريب لسكان جنوب افريقيا المحرومين بسبب الفصل العنصري .

ولا مجال للشك في تصميم الامم المتحدة على إنهاء الفصل العنصري ، حتى وإن لم يؤد تصميمها بعد الى تحقيق هذا الهدف .

لكن أيام الفصل العنصري معدودة لا محالة . والعدالة لا بد أن تسود حتما .

إننا لا نستطيع ، ولا ينبغي لنا ، أن ننظر إلى هذه المناقشات على أنها طقوس تكرارية . بل يجب أن نواصل الضغط . ويجب أن يصل إلى جنوب افريقيا رسالة واضحة مؤداها أن سياسات الفصل العنصري لا يمكن ، ولا ينبغي ، التغاضي عنها . فتلك السياسة نقيض للمبادئ الاساسية للعالم المتحضر .

السيد دويك (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هناك قضايا يكون موقف المرء وآراؤه إزاءها على قدر من الوضوح والتلقائية والبداهة بحيث لا يشعر بالحاجة إلى التماس نهج وصيغ جديدة للتعبير عنه . هذه هي حال وفدي عندما يتعلق الامر بالفصل العنصري .

إن وفدي يقول بقوة ، دون أدنى تردد أو إجالة للفكر : إن إسرائيل والشعب اليهودي يرفضان ويدينان الفصل العنصري ، بأكثر الطرق حسما ووضوحا ، من حيث هو ايديولوجية ونظام سياسي في آن واحد . وهما يدعوان جنوب افريقيا ، بالاشتراك مع مجتمع الامم بأسره ، إلى إلغاء الفصل العنصري والكف عن كل أشكال التمييز العنصري ومنح جميع مواطنيها من سود وبيض وملونين حقوقا متكافئة تكافؤا كاملا . إن إسرائيل والشعب اليهودي يقولان بقوة لافريقيا والعالم أجمع إننا معكما في النضال العادل من أجل القضاء على الفصل العنصري وكل أشكال التمييز العنصري . والتزامنا هذا لا تحركه اعتبارات سياسية أو تكتيكية . إنه التزام مطلق وغير مشروط . وهو واجبنا لا بوصفنا أناسا مهذبين ومستنيرين فحسب بل لكونه أيضا جزءا من صميم وجودنا يعبّر عن أعمق معتقداتنا . وإننا نؤيد ، وسنواصل تأييد ، كل الشعوب التي تكافح من أجل العدالة والمساواة العرقية بصرف النظر عن أي اعتبارات سياسية أو عن موقفها من الكفاح الذي نخوضه نحن من أجل بقائنا الوطني .

إن إسرائيل والشعب اليهودي لديهما منذ زمن موغل في القدم نفور واشمئزاز فطريان متأصلان من أي شكل من أشكال التمييز العنصري . وهما يدعوان ، مثلما فعلا دوما ، إلى المساواة المطلقة بين كل الاعراق - على الاصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

فاليهودية أول وأقدم دين توحيدي ، وهي الدين الذي انبثقت عنه المسيحية والإسلام . وهي الدين الذي أعطى البشرية الوصايا العشر ومعظم المعايير والقيم الاجتماعية التي تُوجِّه العالم المتحضر حتى يومنا هذا ، وقد فعلت ذلك قبل أن يخطر على بال أحد بزمن طويل اعتماد أو تدوين صكوك ذات طابع إنساني . إن الشعب الذي جلب للعالم الرسالة الإلهية التي تقول إن البشر - كل البشر - قد خُلقوا على صورة الرب وإنهم أبناؤه الذين تشملهم محبته بلا تفرقة ، لابد أن يستشعر أقصى درجات البغض لكل مظاهر العنصرية . وقد تصدر الشعب اليهودي دوما على مر التاريخ كل أشكال الكفاح من أجل الحرية والمساواة والسلم . وعانى أكثر من أي شعب آخر على وجه الأرض من أبشع أشكال العنصرية وأسوأ صور التمييز العنصري الذي بلغ ذروته بالإحراق المروع لستة ملايين يهودي خلال الحرب العالمية الثانية . وعلاوة على ذلك ، كان الشعب اليهودي ، ولا يزال ، شعبا متعدد الأعراق ومجتمعا يضم أناسا يتراوح لون بشرتهم بين الأبيض الشاحب والأسود الأبنوسي مرورا بأوسع تنوُّع ممكن لألوان البشرة . وليس بمقدور أي شعار ، ولا أي قرار من قرارات الأمم المتحدة ، ولا أي خطبة حماسية ، تغيير هذه الحقائق سافرة الوضوح .

ومن دواعي الأسف العميق لوفدي ، أن يضطر إلى توضيح أن النضال العادل والنبيل ضد الفصل العنصري يُستغل مرة أخرى بلا حياء لخدمة "الجهاد" الدبلوماسي الذي يخاض ضد إسرائيل والشعب اليهودي . فسنة إثر أخرى ، ما برحت بعض الوفود ، بدافع سياسي لا يقاوم فيما يبدو ، تبذل في إطار هذا البند من بنود جدول الأعمال جهودا دؤوبة ولكنها غير مثمرة لمساواة اليهودية والصهيونية بالفصل العنصري والتمييز العنصري . وقد نجحت في استصدار سلسلة من القرارات ، تتسم بانحياز واضح وتشويه جليٍّ للحقائق ، تقرن إسرائيل بجنوب افريقيا . وعلاوة على ذلك ، تحاول تلك الوفود ، في تجاهل كامل لأبسط قواعد الحس السليم والحقائق الموثقة توثيقا سليما ، أن توجد الانطباع بأن الحالة السائدة في ذلك البلد تماثل الحالة السائدة في يهودا والسامرة وقطاع غزة . ولا يجد وفدي ضرورة ولا داعيا لمقارعة كل حجج هذه الوفود ،

حيث أنه يفعل ذلك في اللجان ذات الصلة . إن أهدافهما وأساليبهما مكشوفة وواضحة بحيث لا تحتاج إلى تعليق أو تفنيد .

إن وفدي يفضل بالاحرى أن يخاطب الوفود الافريقية ومن خلالها شعوب افريقيا وكل الشعوب والحكومات التي تكافح كفاحا حقيقيا من أجل القضاء على الفصل العنصري من فوق وجه الأرض والتي ترفض أن تنخدع بالمناورات المعادية للسامية . إن إسرائيل يحدوها أمل صادق في ألاّ يُسمح لطرف من الاطراف بإضعاف أو تشويه قضية مكافحة الفصل العنصري النبيلة باستخدامها وسيلة للدعاية أو أداة للترويج لاشكال أخرى من العنصرية .

إن الفصل العنصري شر مستطير ولا ينبغي استغلاله على هذا النحو المستخف المستهين . إن الفصل العنصري نفاية الارض . وهو آفة يتعين استئصالها من الجذور مع سائر أشكال العنصرية ومعاداة السامية ـ وأقصد بمعاداة السامية كراهية اليهود - وكل ضروب التمييز على أساس اثني أو عرقي أو ديني . إن العنصرية لا يمكن تجزئتها ، شأنها في ذلك شأن الإرهاب . فلا يمكن أن يعارضها المرء في جزء من أجزاء العالم ويؤيدها أو يقبلها في جزء آخر . ولا يجوز للمرء أن يدين التمييز العنصري ضد شعبه وعرقه ، ويحرض على التمييز العنصري ضد الشعوب والاعراق الاخرى .

إن الصهيونية - وهي حركة التحرير الوطني للشعب اليهودي - والعنصرية نقيضان . فالعنصرية نقيض مطلق لكل ما يدعو إليه شعب إسرائيل : التراث والتاريخ اليهوديين ، والتوراة ، والقيم الاخلاقية لليهودية التي انبثقت عنها الصهيونية . وليس من قبيل المصادفة أن من يُصرُّون على مساواة العنصرية والصهيونية والنازية هم الذين يدعون صراحة إلى الافكار العنصرية والمعادية للسامية ويرفضون بصورة قاطعة أبرز رمزين للصهيونية وهما : حق الشعب اليهودي في العودة إلى أرض إسرائيل ، ومفهوم الديمقراطية ـ الديمقراطية الحقيقية والاصيلة ـ التي تعد حجر الزاوية للحرية والتقدم الاجتماعي .

إن للعديد منهم أسوأ سجل لانتهاكات حقوق الانسان ضد مواطنيهم . فقد أبقى بعضهم - حتى العقد الماضي - على نظام اجتماعي للرق ، بوصفه نظاما قانونيا صحيحا ، نعم الرق ، أي بيع البشر وشراؤهم كما لو كانوا أنعاما يجب التخلص منها . بل إن أحدهم ذهب الى أبعد من ذلك إذ استعمل الغاز السام في قمعه القاسي لأقلية عزلاء من مواطنيه ، مما أدى الى وقوع آلاف الضحايا الابرياء .

واسمحوا لى أن أنتقل الآن إلى الادعاءات الموجهة الى بلادي . إن روابط اسرائيل الدبلوماسية مع جنوب افريقيا وعلاقاتها التجارية المحدودة للغاية معها لا تنطوي بحال من الاحوال على تأييد الفصل العنصري أو التغاضي عنه . لقد أكدت حكومة اسرائيل مرارا وتكرارا لدى حكومة جنوب افريقيا رفضها التام للفصل العنصري ولكل القوانين التي تقوم على أساس التمييز العنصري . ولم تكف اسرائيل عن مطالبة جنوب افريقيا بإلغاء كل التدابير التي تنتهك الحريات الاساسية لسائر مواطنيها . وعلاوة على ذلك ، فعلاقات اسرائيل الاقتصادية مع جنوب افريقيا ضئيلة نسبيا . إذ تمثل استثماراتها ٠,١ في المائة من إجمالي الاستثمارات في جنوب افريقيا . واسمحوا لي بأن أذكّر الجمعية بأن هناك ٩٩,٩ في المائة من الاستثمارات باقية على حالها . أما بالنسبة للتجارة فإن احصاءات صندوق النقد الدولي تبيّن بطريقة لا تدحض ، أن حسابات اسرائيل أقل من نصف الواحد في المائة من إجمالي صادرات جنوب افريقيا وثلاثة أرباع من الواحد في المائة من وارداتها . ونفس الاحصاءات تبيّن أن شركاء جنوب افريقيا في التجارة منتشرون في كل مكان - في أوروبا وأمريكا وآسيا والعالم العربي والكتلة السوفياتية بل وفي افريقيا نفسها - فإجمالا ، لدى جنوب افريقيا ١٤٠ شريكا تجاريا مسجلا ، لا ثلاثة عشر أو نحو ذلك كما تحاول بعض تقارير الأمم المتحدة أن تقنعنا .

لكن آلة الدعاية العربية تستفرد اسرائيل وحدها وتصمها بأنها تؤيد الفصل العنصري . فاسرائيل ليست هي التي تبيع النفط لجنوب افريقيا . فاسرائيل للأسف ليس لديها نفط . ودراسات مكتب بحوث النقل البحري في أمستردام تؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن معظم واردات جنوب افريقيا من النفط تأتي من البلدان العربية وهذه النسبة

آخذة في الزيادة باستمرار . وقد أكد السيد تي. فرويسنوس وزير خارجية النرويج هذه الحقائق المجردة في عام ١٩٨٥ في بيان أدلى به أمام البرلمان النرويجي إذ قال :

"إن خمسا وتسعين في المائة من امدادات النفط الى جنوب افريقيا تأتي من الدول العربية الواقعة في منطقة الخليج الفارسي ، ونصف هذه النسبة يأتي في شحنات مباشرة" .

ورغما عن صمت المجتمع العالمي المطبق ، يعلم الجميع أن هذه التجارة تقدر ببلايين الدولارات سنويا . ومع ذلك فالدول العربية في مقدمة أولئك الذين يمارسون ضغطا لا يحتمل على كل الأطراف لإفراد اسرائيل في علاقتها مع جنوب افريقيا ، ولإصدار قرارات تدينها على نحو متكرر . ومن الواضح أن هذا جزء من حربها السياسية ضد اسرائيل ، إذ أنه لا علاقة لهذا كله بالنضال ضد الفصل العنصري وضد آفة العنصرية . فالدول العربية بنشرها لهذه الاكذوبة الضخمة ، أسطورة التحالف المتخيل بين الفصل العنصري والصهيونية ، تحاول دون نجاح تصوير اسرائيل - على نحو كاذب - على أنها متخلفة عن نطاق الأمم المتحضرة . لكن الواقع مختلف عن ذلك تماما ، وهو أكثر اتزانا وأخفض صوتا . وفي هذا الصدد أقول إن اسرائيل ليست أفضل - لكنها أيضا ليست أسوأ - من أي بلد آخر ، وإفراد اسرائيل والقرارات التي لا أساس لها الصادرة ضدها ، ليست سوى مثال صارخ على المعايير المزدوجة ، أو دعوني أقول ، اللامعايير التي تفرضها الكتلة العربية على المجتمع العالمي في سعيها الذي لا يكل لاضعاف موقف اسرائيل الدولي .

إن الطقوس المعادية لاسرائيل التي تمارس في هذه الحلبة ، بحفز من جانب العرب ، كان يمكن أن تصبح محاولات مثيرة للضحك لو لم تكن مقوضة للنضال العادل ضد الفصل العنصري ، وآخذة طريقها لان تصبح كاريكاتيرا ضارا إذا ما وضعت في سياق ما تحدث عنه جورج اوريل بشأن "الحقيقة سريعة التحول" و "التفكير ذي الوجهين" . فهي لا تدفع الناس لان يقولوا عكس ما يعلمون انه الحقيقة فحسب بل وتجعلهم يتصورون عكس ما يعلم الكل أنه الحقيقة .

إن الاحداث المأساوية الجارية في جنوب افريقيا التي يروح ضحيتها بنو البشر يوميا لا يمكن إلاّ أن تدفع اسرائيل الى المطالبة مرة أخرى بوضع حد لنظام الفصل العنصري . فالسياسة التي تقوم على أساس التمييز العنصري لا يمكن إلاّ أن تؤدي الى عدم الاستقرار وإراقة الدماء ومعاناة الابرياء . أما المجتمعات التي تقوم أساسا على المساواة والكرامة الانسانية فهي وحدها التي يمكن أن تضمن السلم والامن والرفاهية لكل أعضائها .

هذا الموقف يحظى بأقصى تأييد ممكن لا في اسرائيل وحدها ، لكن أيضا بين الشعب اليهودي بأسره . فالمجموعة اليهودية في جنوب افريقيا نفسها وقفت دوما ضد الفصل العنصري . بل إنها في الآونة الاخيرة طالبت مرة أخرى على نحو رسمي بالقضاء عليه .

وقد أعلن المؤتمر اليهودي العالمي رسميا في اجتماعه في فيينا أنه :

"يؤكد من جديد إصرار اليهودية العالمية بأسرها على النضال ضد كل أشكال العنصرية والتمييز العنصري ، بما في ذلك الآفة التي عانى منها الشعب اليهودي منذ الازل أي معاداة السامية ، والعنصرية التي تمارسها الدولة في شكل الفصل العنصري . ويذكّر بأن النضال ضد العنصرية والتمييز العنصري كان من الاهداف الرئيسية التي أنشئ من أجلها المؤتمر اليهودي العالمي في عام ١٩٣٦ ، اتساقا مع التراث الاخلاقي والمعنوي لليهودية" .

إن غاية أمل اسرائيل هو أن تتحاشى حكومة جنوب افريقيا التعصب الأعمى - في سيرها على درب السلم والحوار الذي طال انتظاره - وأن تهيئ الظروف التي تمكن شعبها من العيش في مساواة تامة وسلم واحترام متبادل . وبالنسبة لاسرائيل فإن الحل الممكن الوحيد ، الحل الوحيد حقا الذي من شأنه تحقيق السلم والوئام لسائر قطاعات السكان في جنوب افريقيا ، هو القضاء التام على الفصل العنصري بالقانون واستئصال شأفة كل أشكال التمييز العنصري من الحياة اليومية في جنوب افريقيا . وتؤمن اسرائيل أيضا بضرورة تشجيع حكومة جنوب افريقيا على التحرك صوب حوار دائم بناء على الصعيد الوطني بالاضافة الى الصعيد الدولي .

في ١١ آب/أغسطس ١٩٨٥ ، أصدر السيد شيمون بيريز ، بصفته رئيسا للوزراء آنذاك ، بيانا رسميا يعلن أن الحكومة الاسرائيلية تعارض تماما سياسة الفصل العنصري في جنوب افريقيا ؛ وأن الفصل العنصري مناقض كلية للأسس التي تقوم عليها الحياة اليهودية ذاتها ؛ وأن اسرائيل لن توافق على أي تمييز على أساس العرق أو الدين أو اللون أو أي أسس أخرى .

ويجري ، منذ ذلك الحين ، تكرار هذا الموقف الصلد في المقررات والبيانات التي تصدر على أعلى مستوى عن الكنيست والحكومة الاسرائيلية . ومن هذه المنصة ذاتها قال رئيس الوزراء الحالي السيد اسحاق شامير :

"بيد أن هذه وغيرها من القضايا لم تحل بعد وتتطلب اهتماما جادا ومسؤولا . وأهم هذه القضايا حكم الفصل العنصري المقيت في جنوب افريقيا .

"إن اسرائيل ، التي قامت على قيم أخلاقية وديمقراطية أساسية ، لا يمكنها أن تظل صامتة إزاء التمييز العنصري ، حيثما كان . إننا نرفض الفصل العنصري وندينه كنظام سياسي واقتصادي واجتماعي". (A/41/PV.16 ، ص ٦١)

وفي رأي اسرائيل أن الفصل العنصري غير قابل للإصلاح ولا بد من إزالته .

"وتعتقد اسرائيل أيضا أن العنف ليس الطريق المؤدي الى الإصلاح في جنوب افريقيا . وإذا كنا نريد تجنب المزيد من الانجراف نحو الفوضى الاقتصادية والمعاناة وسفك الدماء يتوجب علينا بسرعة أن نعزز من المناخ الذي ييسر التوصل الى تسوية سلمية . ونأمل أن يعمل القادة المسؤولون لدى جميع الأطراف على تهيئة هذا المناخ وأن تبدأ حكومة جنوب افريقيا بالمفاوضات التي ترضي التطلعات السياسية المشروعة لجميع أبناء جنوب افريقيا ..." (المرجع نفسه) .

ومنذ بضعة أيام ، قال الرئيس حاييم هرتزوغ :

"إن اسرائيل أدانت ، وما زالت تدين سياسة الفصل العنصري الحمقاء . إن هذه السياسة تتعارض مع مبادئ اسرائيل كدولة ديمقراطية ، وخاصة مع التوراة والتقاليد اليهودية . وقد كتب الدكتور هرتزل منذ أمد بعيد ، وبالتحديد في عام ١٩٠٢ ، بعد أن نجح في جهوده لتحرير الشعب اليهودي ، أنه سيكرس وقته لتحرير الأمة الافريقية . بيد أنه بالرياء الذي تتميز به معالجة مسألة جنوب افريقيا وعلاقاتها باسرائيل ، يطبِّق العالم معيارا مزدوجا يصل في مداه الى ذروة جديدة" .

إن التزام اسرائيل الذي لا يحيد بالكفاح ضد الفصل العنصري والعنصرية يبرز بشكل منطقي في العصر الحديث المعتقدات القديمة للشعب اليهودي التي ما زالت قائمة ، والتي تعود الى بداية التاريخ الضارب في القدم لهذا الشعب ، كما تجسده أكثر التعاليم قدسية :

"أليس أب واحد لكلّنا . أليس إله واحد خلقنا . فلم يغدر الرجل بأخيه ..." (الانجيل المقدس ، ملاخي ، الإصحاح الثاني ، الآية ١٠)

"لماذا شكل الخالق جميع الحياة من سلف واحد ؟ حتى لا تسود طائفة من البشر على أخرى معتقدة أنها نشأت من أصل أسمى ، وحتى يعرف جميع الناس أن هناك نسبا مشتركا يربط بينهم في الأسرة الانسانية الواحدة" . (التلمود ، توسفتا سنهدرين ، الإصحاح الثامن ، الآية ٤)

ختاما ، سأضيف مسلّمة أساسية واحدة أود أن لا ينساها أصدقاؤنا الافريقيون أبدا . وهنا أستشهد مرة أخرى بكلمات رئيس وزراء اسرائيل السابق ، السيد بيريز ، الذي قال في بيان أمام أعضاء البرلمان البريطاني :

"لن ترضى اسرائيل أبدا بأي حل توفيقي للفصل العنصري ، أو توافق على أي شكل من أشكال التمييز العنصري . وأي يهودي يفعل ذلك تسقط عنه بالتالي يهوديته . والأمر بهذه البساطة" .

السيد ياداب (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : توفر المناقشة السنوية في الجمعية العامة بشأن هذا البند فرصة للمجتمع الدولي ليؤكد من جديد تضامنه مع أغلبية شعب جنوب افريقيا في كفاحه من أجل المساواة والحرية والعدالة . وقد استعرضت الجمعية العامة عاما تلو الآخر الحالة في جنوب افريقيا . واعتمدت قرارات تدين الفصل العنصري بوصفه جريمة ضد الانسانية . وأدانت القمع الوحشي لغالبية السكان على يد النظام العنصري في جنوب افريقيا . وعلى الرغم من كل هذا ، ما زال النظام العنصري يتجاهل الرأي العام العالمي ويواصل سياسة الفصل العنصري المدانة عالميا .

إن التطورات الأخيرة في العلاقات الدولية أحيت الأمل في التوصل الى حل سلمي للصراعات الاقليمية . وفي الجنوب الافريقي ، قطعت عملية استقلال ناميبيا شوطا طويلا . وكان الضغط الدولي أحد الأسباب الهامة التي حملت جنوب افريقيا على أن تقبل الاتفاق بشأن ناميبيا . ويتوجب على المجتمع الدولي أن يظل على يقظته الى أن تبزغ ناميبيا

بلدا يتمتع باستقلاله الكامل . وتعد ناميبيا مثالا لما يمكن أن يحققه المجتمع الدولي إذا عمل يدا بيد لإجبار جنوب افريقيا على تغيير سياستها المدانة عالميا .

ويوفر المناخ الحالي للعلاقات الدولية الآن أنسب فرصة لزيادة الضغط على جنوب افريقيا . وكما يرد في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، فإن الجزاءات والمقاطعة تضر بالفعل بنظام الأقلية في جنوب افريقيا . غير أن الاجراءات التي اتخذتها بلدان العالم حتى الآن ضد جنوب افريقيا تفتقر الى التنسيق . ومع ذلك ، بدأ زعماء نظام الأقلية يتكلمون عن إصلاح نظام الفصل العنصري بغية خلق جنوب افريقيا جديدة . وفي الآونة الأخيرة ، اتخذت حكومة جنوب افريقيا بعض الخطوات الايجابية أيضا . وأود أن أشير في هذا الصدد إلى اطلاق سراح ثمانية من السجناء السياسيين المحكوم عليهم بمدد طويلة . ولكن الحقيقة التي ما زالت قائمة هي أن الفصل العنصري لا يمكن إصلاحه ، وإنما ينبغي القضاء عليه تماما .

لقد رحب الجميع بإطلاق سراح السيد وولتر سيسولو وسبعة آخرين من زعماء شعب جنوب افريقيا المكافح ، ولكن ما زال هناك الكثيرون من زعماء الشعب الآخرين في السجن ، بمن فيهم نيلسون مانديلا . ويواجه الكثيرون منهم أحكاما بالسجن مدى الحياة لأن لديهم الشجاعة على المجاهرة بالكلام ضد الفصل العنصري ، ومن أجل المساواة والعدالة . ولم تقل وحشية الشرطة ضد المنشقين السياسيين ، ولم يرفع الحظر عن المنشقين السياسيين . وما زالت جماعات الأمن الأهلية ترهب مناوئي النظام . ومؤخرا في أيلول/سبتمبر ، أجرى النظام العنصري انتخابات لبرلمان يقوم على أساس الفصل العنصري على الرغم من المعارضة الساحقة لهذه الانتخابات . وما زالت القوانين التمييزية سارية .

تكشف هذه الحقائق الدامغة نفاق سلطات جنوب افريقيا . وما لم تطلق الحكومة سراح كل المحتجزين السياسيين ، وتلغي كل القوانين التمييزية والقمعية ، وتنهي حالة الطوارئ ، سيكون من السابق لأوانه أن نتوقع حدوث تغيير حقيقي في جنوب افريقيا . إن هذه التدابير وحدها هي التي يمكن أن تطمئن العالم بأن حكومة جنوب افريقيا جادة عندما تتكلم عن جنوب افريقيا جديدة .

إن النظام العنصري يتعرض لضغط متزايد من داخل جنوب افريقيا ومن المجتمع الدولي على السواء . وعلى الرغم من أعمال القمع يتزايد عدد من يرفعون صوتهم بمناهضة الفصل العنصري في جنوب افريقيا . وأغتنم هذه الفرصة لأحيي الرجال والنساء والاطفال الشجعان في جنوب افريقيا الذين خاطروا بكل شيء من أجل الحرية والعدالة والكرامة . وهم يحلمون بجنوب افريقيا ديمقراطية وغير عنصرية . وقد أعلن قادة الشعب المقهور التزامهم بهذا الهدف مرارا وتكرارا . ومن الممكن تحقيق هذا الهدف إذا كان نظام الاقلية مستعدا لإزالة العوائق التي تحول دون الشروع في حوار حقيقي مع زعماء الاغلبية . وقد قدم شعب جنوب افريقيا المناضل تضحيات جسيمة من أجل هذا الحلم ، والمجتمع الدولي مدين له بالتأييد الحازم بكل وسيلة ممكنة حتى يتمكن من تحقيق هذا الهدف النبيل .

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأحيي دول خط المواجهة لما قدمته من تضحيات جمة . فهي على الرغم من حملة زعزعة الاستقرار والعدوان التي يشنها النظام العنصري لم تتردد في تأييدها للأغلبية المناضلة في جنوب افريقيا .

ولا يبدي نظام بريتوريا أي دليل على الاستعداد للتفاوض مع قادة أغلبية الشعب لإقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري في جنوب افريقيا . والخيار الوحيد الباقي أمام المجتمع الدولي لإجبار جنوب افريقيا على الاستماع لصوت العقل هو فرض جزاءات إلزامية وشاملة على النظام العنصري . وكما ذكرت من قبل ، فحتى المقاطعة غير المنسقة والجزاءات المحدودة أنتجت بعض النتائج الايجابية . والتدابير التي اتخذتها بلدان الشمال الأوروبي جديرة بتقدير خاص . وينبغي العمل على تشديد الحظر النفطي وزيادة مراقبته . كما ينبغي سد الثغرات في الحظر المفروض على الأسلحة على وجه السرعة . وستحقق عمليات الحظر التجاري وسحب الاستثمارات التي قامت بها دول منفردة أثرا أكبر إذا تم التنسيق بينها وتوحيد شروطها . وينطبق ذلك أيضا على الألعاب الرياضية والمقاطعة الثقافية . فهذه التدابير المنسقة وحدها من جانب المجتمع الدولي هي القادرة على إجبار نظام بريتوريا على التخلي عن الفصل العنصري وتمهيد الطريق الى قيام مجتمع يقوم على تكافؤ الحقوق والفرص للجميع .

وفي الختام أود أن أسجّل تقديرنا العميق للعمل الهام الذي تقوم به اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، فقد كانت هذه اللجنة في مقدمة الحملة ضد نظام بريتوريا ونجحت في تنسيق الكفاح الدولي لمناهضة الفصل العنصري . وبذلك قدمت اللجنة مساعدة قيّمة في زيادة الوعي الدولي المناهض لنظام الفصل العنصري الإجرامي .

السيد فوفولو (ليسوتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انقضت بضعة عقود الآن والجمعية العامة مشغولة بقضية الفصل العنصري . وقد حُلّل الطابع اللاإنساني لسياسة الفصل العنصري وأعدت قوائم بالفظائع التي ارتكبها ، ووصفه المجتمع الدولي بأنه إهانة لأعراف المجتمع المتحضر ، كما أدين بوصفه خطرا يهدد السلم الدولي وَوُصف بأنه جريمة ضد الإنسانية .

وقد أدى تقنين التمييز العنصري وتسجيله في قوانين جنوب افريقيا التي تشكل جوهر الفصل العنصري الى إضعاف الدور القضائي ومهمة المحاكم في ذلك البلد وإبعادها عن دورها السامي كمدافع عن حقوق الشعب وتحويلها الى ساحات لفرض القمع والظلم .

وقد سمعنا على امتداد سنوات كيف أن حقوق الانسان الاساسية ، المفروغ منها في كل مكان آخر ، ما زالت تنكر على أغلبية السكان في جنوب افريقيا بما في ذلك حق المشاركة في الحياة السياسية لبلدهم ، وكيف أن معظم من يقررون الدفاع عن حقوقهم يعاملون بوحشية وعنف في ظل قوانين الفصل العنصري ويتعرضون للتعذيب والسجن بل والإعدام .

وقد شهدنا كيف استخدمت حكومة جنوب افريقيا عددا من التدابير والاساليب المحسوبة لتعزيز موقف الاقلية البيضاء في ذلك البلد . وكان فرض ما يسمى بتعليم البانتو على الشعب الأسود في جنوب افريقيا ، وهو تعليم أدنى مرتبة مما يتاح للبيض ، إجراء يهدف الى بقاء السكان السود بصورة دائمة في ظل أحوالهم البائسة ، وإلى أن يبقي هؤلاء السكان معتمدين دائما على سادتهم من البيض .

ولكن سياسة الفصل العنصري بلغت أوجها في تجزئة ذلك البلد الى بانتوستانات تهدف بخبث الى تغيير التركيب السكاني في جنوب افريقيا لصالح الاقلية البيضاء . وقد

حرم الملايين من السود من سكان جنوب افريقيا بصورة منهجية من جنسيتهم ، وأُبعد بعضهم بالقوة من المدن وغيرها من المناطق ليعاد تسكينهم في مناطق نائية وقاحلة تسمى المواطن القبلية تتناثر على أطراف أراضي جنوب افريقيا . ولم يبال مهندسو الفصل العنصري بالعمل اللاأخلاقي المتمثل في حشد ٣٥ مليونا من الأهالي السود في جنوب افريقيا في منطقة لا تتجاوز ١٣ في المائة من أراضيها والاحتفاظ بنسبة ٨٧ في المائة من الأراضي الخصبة للأقلية التي لا تزيد عن ٥ ملايين من البيض . ويستطيع كل إنسان أن يدرك الأهداف السياسية المرسومة وراء هذه السياسة غير الإنسانية .

والفصل العنصري بالنسبة لنا في ليسوتو تجربة يومية ، حقيقة تواجهنا في كل يوم وتمس في كل وقت حياتنا كأسر وأفراد . ولما كانت ليسوتو بلدا داخليا تحيط به جنوب افريقيا من جميع الجهات فإنه لا يستطيع أن يفلت من الاعتماد الاجتماعي والاقتصادي على جنوب افريقيا . والأغلبية الساحقة من الأيدي العاملة في بلدنا تعتمد على المناجم وغيرها من الصناعات في جنوب افريقيا في كسب الرزق . وجميع صادراتنا تقريبا تمر بالضرورة عن طريق جنوب افريقيا ، ونحن نعتمد على موانيها وطرقها ووسائلها للنقل بالسكك الحديدية . ولنا أقارب عبر الحدود في جنوب افريقيا ، وعندما تحدث اضطرابات هناك تصبح ليسوتو أقرب بلد يلوذ به اللاجئون من جنوب افريقيا .

وكما نعرف جميعا فإن تبعية ليسوتو التاريخية لجنوب افريقيا كانت تركة من العهد الاستعماري عندما كان مستعمرونا يعتقدون أن ليسوتو ستندمج في نهاية المطاف في جمهورية جنوب افريقيا الموسعة .

غير أني أرجو ألا يكون هناك أي شك فيما يتعلق بثبات ووضوح سياسة بلدي تجاه الفصل العنصري . إننا نرفض رفضا قاطعا أية فكرة تقول ان نظام الفصل العنصري يمكن إصلاحه ، لأننا مقتنعون بأن هذا النظام اللاإنساني الذي أدانه العالم عن حق باعتباره جريمة ضد الانسانية ينبغي أن يتم على نحو عاجل تفكيك أوصاله واستئصال شأفته بكل صوره ومظاهره .

ونحن لا نزال مخلصين لالتزاماتنا تجاه اللاجئين وغيرهم من المشردين في الجنوب الافريقي ، كما أن التزامنا لكل اتفاقيات الأمم المتحدة ثابت لا يتغير . واننا إذ نعرب عن رغبتنا في إحداث تغير سلمي صوب اقامة جنوب افريقيا الديمقراطية فإننا لا نتوقف عن مطالبة جنوب افريقيا بأن تفي بالتزاماتها نحو تهيئة الظروف الأساسية التي تفضي الى اجراء الحوار ، والتي تشمل الإفراج عن كل السجناء السياسيين ، ورفع الحظر عن المنظمات السياسية ، وتيسير العودة السلمية وغير المشروطة لجميع المنفيين الى موطن آبائهم وأجدادهم ، ورفع حالة الطوارئ .

ولئن كنا نفهم السخط العالمي إزاء رفض جنوب افريقيا تفكيك أوصال الفصل العنصري وضرورة ممارسة الضغط عليها ، إلا أننا نسلم علنا بعدم قدرتنا على فرض جزاءات اقتصادية على جنوب افريقيا بسبب واقعنا الجغرافي والسياسي ، غير أننا أوضحنا أيضا أننا لا يمكننا الوقوف في طريق أعضاء المجتمع الدولي الذين بوسعهم أن يفعلوا ذلك . وكل ما طلبناه دائما هو أن تؤخذ ظروفنا الخاصة بعين الاعتبار ، وأن يساعدنا المجتمع الدولي في التغلب على ما لهذه الجزاءات من آثار ضارة ستؤثر حتما على اقتصادنا ورفاهتنا الاجتماعية .

وبالنسبة لنا في مملكة ليسوتو ، فإن مشاركتنا في النشاط العالمي لمقاومة سياسات الفصل العنصري التي تمارسها جنوب افريقيا ، هي مسألة لا يمكننا تجنبها . وقد عبّر جلالة الملك موشيشو الثاني عن ذلك بدقة أكثر في خطابه أمام الجمعية العامة منذ أسابيع قليلة عندما قال :

"ونحن مدينون لآبائنا المؤسسين بمواصلة القول بأنه لا ينبغي أن يكون هناك أي تمييز بين مواطنينا ؛ كما أننا مدينون ، كحكومة لجميع الشعوب السوداء ، بما فيها شعب ليسوتو ، بالانضمام ، بكل ما في وسعنا ، الى العمل في سبيل هذه القضية المشتركة" . (A/44/PV.26 ، ص ١٤)

ولا تزال حكومة جنوب افريقيا تتخذ موقف التحدي في مواجهة كل جهود دولية ترمي الى احداث تغيير سلمي لإقامة ديمقراطية حقيقية في ذلك البلد ، وهي تواصل تجاهل قرارات ومقررات هذه الهيئة العالمية في هذا الصدد ، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يعترف بأن لكل إنسان نفس الحقوق غير القابلة للتصرف بغض النظر عن عرقه أو لونه أو معتقده الديني .

ونحن مقتنعون بأن الجمعية العامة في هذه الدورة الرابعة والأربعين ستكون مقصرة في الوفاء بمسؤوليتها التاريخية اذا لم تعرب مرة أخرى عن إدانتها الكاملة للأعمال الوحشية المستمرة التي يقترفها نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، واذا لم تؤكد مجددا دعمها الكامل لشعب جنوب افريقيا ولقادته الحقيقيين في نضالهم المشروع من أجل القضاء التام على هذا النظام الظالم ، وكذلك من أجل إقامة مجتمع ديمقراطي يتمتع فيه جميع الناس بنفس حقوق الإنسان الأساسية .

إن أمام الجمعية العامة الآن أكثر من أي وقت مضى فرصة فريدة لكي تدفع قدما قضية الحرية والعدل في جنوب افريقيا وذلك بتكثيف الضغط على حكومة بريتوريا لكي تسرع بعملية تفكيك أوصال الفصل العنصري . وهذه الفرصة الفريدة أتاحتها الأزمة التي لا رجعة فيها والتي يواجهها الآن نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، وقد عجلت بهذه الأزمة بصورة جزئية فعالية الضغوط التي يمارسها المجتمع الدولي ضد ذلك البلد .

وأدى تعاظم الحركات الديمقراطية الجماهيرية في الداخل وتوافق الآراء المتزايد حتى فيما بين السكان البيض في ذلك البلد بأن الفصل العنصري لا جدوى منه وضار برفاه الجميع الى دفع حكومة جنوب افريقيا لأن تدرك استحالة استمرار نظام الفصل العنصري بعد الآن ضد ارادة شعب جنوب افريقيا . فقد واجهت المغامرات العسكرية

مقاومة صلبة ، وفشلت الترتيبات السياسية التي ترمي الى إجراء إصلاحات شكلية يحاول النظام من خلالها تجنب مطالب شعب جنوب افريقيا بإقامة مجتمع ديمقراطي ، فشلا ذريعا ، مما يشهد على سلامة حكم المجتمع العالمي بأن الفصل العنصري لا يمكن إصلاحه .

وهناك سيناريو آخذ في التكشف في جنوب افريقيا ينبغي أن يحلل تحليلا دقيقا وأن ينظر اليه في منظوره الحقيقي . لقد غيّر قادة الحزب القومي الحاكم مؤخرا مراكز السلطة في ذلك البلد . ولاحظنا باهتمام الوعود التي أعلنتها القيادة الجديدة عن عزمها إحداث تغييرات . كما لاحظنا أنه تم اطلاق سراح ثمانية من السجناء السياسيين بعد احتجاز طويل . ولاحظنا أيضا تخفيفا واضحا في عمليات القمع العنيف ضد المظاهرات السياسية . غير أنه بصرف النظر عن تلك الوعود والافراج عن حفنة من السجناء السياسيين ، لا تزال كل العناصر الأخرى التي تشكل نظام الفصل العنصري ثابتة في مكانها .

ولاحظنا باهتمام أنه في حين أن القيادة الجديدة تدعو علنا للمفاوضات ، فإن نيلسون مانديلا وغالبية القادة الحقيقيين الآخرين لشعب جنوب افريقيا الأسود ما زالوا محتجزين في السجون . ومما يثير قلقنا البالغ أيضا أن القليلين الذين أطلق سراحهم الآن ما زالوا يخضعون لقيود شديدة . كما أن المنظمات السياسية الجماهيرية لا تزال محظورة . إننا مقتنعون بأن الوضع الحالي لا يزال يسبب مشاكل كبيرة تعوق تهيئة مناخ يفضي الى الحوار والمفاوضات .

وكما لو كان يتعين على شعب جنوب افريقيا الأسود ألا يفعل شيئا غير التعبير عن الامتنان لحكومة جنوب افريقيا لقيامها بإطلاق سراح بعض السجناء السياسيين ، فقد بدأ المتعاطفون مع نظام الفصل العنصري يطالبون المجتمع الدولي بضبط النفس في ممارسة الضغط على جنوب افريقيا ، مستشهدين بعملية الإفراج عن السجناء الأخيرة والوعود الشفوية كدليل على وجود زخم جديد لاستئصال شأفة الفصل العنصري .

ولم يلتفت أحد الى الحقيقة القائلة بأنه حتى تلك الكلمات والوعود اللطيفة لا تشير إلا الى مجرد وجود نية لإصلاح نظام الفصل العنصري . إن ما يطالب به شعب جنوب

افريقيا هو القضاء التام على الفصل العنصري والعنصرية بكل أشكالهما . وقبل كل شيء ، لو كانت حكومة جنوب افريقيا جادة في دعوتها للمصالحة الوطنية والحوار في الوقت الذي لا يزال فيه قادة الشعب الأسود إما خاضعين لقيود أو ملقى بهم في السجون ، فاننا نجد من الصعب أن نفكر في إمكان إجراء مفاوضات حقيقية في ظل تلك الظروف .

علينا ألا ننسى أيضا أن شعب جنوب افريقيا قد سمع تلك الوعود من قبل . ولعل الجمعية العامة تذكر أنه منذ عدة سنوات طلب ج. ب. فورستر ، أحد زعماء جنوب افريقيا السابقين ، من العالم ، إزاء الضغط الدولي المتزايد الذي واجهه وقتئذ ، أن يمهله ستة أشهر لكي ينفذ التغييرات اللازمة في جنوب افريقيا ، غير أنه بدلا من ذلك استخدم تلك الفترة لتعزيز معقل جنوب افريقيا في ناميبيا ، ولم ينفذ شيئا لتلبية تطلعات شعب جنوب افريقيا الأسود .

وفي طليعة الكفاح ضد الفصل العنصري لدينا اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري التابعة للأمم المتحدة ، التي نشيد بها إشادة خاصة لجهودها المحمودة في إعداد تقريرها الممتاز وللدور الحاسم الذي تضطلع به في توجيه نظر العالم الى الوحشية المستمرة لنظام الفصل العنصري . وها هي اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري تضطلع على أكمل وجه مرة أخرى بولايتها النبيلة .

وكما حدث في السنوات الماضية ، فإن تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري يعرض قائمة مفصلة بحالات القمع الذي تمارسه حكومة جنوب افريقيا دون هوادة ضد أغلبية السكان في ذلك البلد . فنحن نسمع الكثير عن المحاكمات السياسية المستمرة ، وأحكام الإعدام وتنفيذها ، وترحيل السكان بالقوة ، وفرق الإعدام ، واجراءات الحظر والرقابة على الصحف .

وفي هذه المرحلة ، اسمحوا لي بأن أهنئ شعب ناميبيا بمناسبة اجراء انتخاباته الوطنية الأولى . ويحدونا الأمل في أن تكون هذه الانتخابات حرة ونزيهة ، وأن تقبل كل الأطراف الحكم الذي تتمخض عنه عملية الاقتراع .

ولئن كانت الجمعية العامة تجتمع هذا العام في ظل مناخ سياسي عالمي ومحسن يتسم بانفراج التوترات الدولية وبالرغبة الواضحة في حل المنازعات بالوسائل السلمية كما يتجلى من ذوبان الجليد في العلاقات بين الشرق والغرب ، إلا أن الفصل العنصري الذي عفا عليه الزمن لا يزال يمثل مصدرا للتوتر ، وتهديدا للسلم والاستقرار في الاقليم الفرعي الجنوبي من افريقيا .

ويراودنا وطيد الأمل بأن مشكلة جنوب افريقيا ، في ضوء التحسن الجديد في الحالة الدولية ، سينظر اليها الآن خارج نطاق المواجهة بين الشرق والغرب وسينظر الى حركات التحرير في ذلك البلد الآن من جانب الجميع باعتبارها منظمات شرعية تقاتل بحق من أجل الحقوق الأساسية لشعبها .

وتشارك ليسوتو في الأمل العالمي بحدوث تغيير سلمي من أجل قيام مجتمع ديمقراطي ومستقر في جنوب افريقيا . ونعتقد أننا جميعا في المجتمع الدولي نتحمل مسؤولية المساعدة في إتاحة الفرص من أجل إجراء حوار يؤدي الى تغيير سلمي في ذلك البلد وأننا ينبغي ألا نقصر في الاستفادة من الفرص التي تتاح . وينبغي دعم وتشجيع الجو السياسي السائد في جنوب افريقيا ، الذي يتسم بنمو الحركات الديمقراطية وتزايد توافق الآراء فيما بين جميع طوائف شعب جنوب افريقيا ، السود منهم والبيض على حد سواء ، بأن الفصل العنصري لا محل له .

ونحن مقتنعون بأن حكومة جنوب افريقيا إذا استطاعت إنهاء حالة الطوارئ ، وإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين ، والسماح للشعب الأسود بممارسة حقه في الانخراط بحرية في منظمات سياسية يختارها ، فسيتهيأ المناخ اللازم لإتاحة الفرص المؤدية الى الحوار وتحقيق طموحات وآمال شعب جنوب افريقيا في قيام جنوب افريقيا الديمقراطية والسلمية في المستقبل .

ومما يبعث على التشجيع ما نعلمه من أن حركات تحرير جنوب افريقيا ليست مغرمة بالكفاح المسلح ، وان لجوءها الى وسائل العنف ما هو إلا رد على عنف الفصل العنصري ونتيجة لسد حكومة جنوب افريقيا كل الطرق المؤدية الى الحوار السلمي . وقد كان السيد اوليفار تامبو ، زعيم المؤتمر الوطني الإفريقي لجنوب إفريقيا ، الموجود الآن في المنفى ، هو الذي قال في لوساكا في شباط/فبراير من هذه السنة :

"إننا لن نصبح عبيدا للكفاح المسلح ونحن مستعدون الآن كما كنا في الماضي للمشاركة في أي عملية سياسية ذات مغزى لتحقيق هدف قيام ديمقراطية غير عرقية" .

وكان نيلسون مانديلا - وهو زعيم نعرف اسمه جميعا - هو الذي قال في عام ١٩٦١ ، في نداء الى زعماء الحكم وكذلك أحزاب المعارضة في جنوب افريقيا :

"ليس فينا من يشعر بأي ارتياح من هذه الأزمات الجديدة . ونحن من جانبنا ، بوصفنا زعماء للشعب الافريقي قد طرحنا مقترحات جادة من أجل الخروج من الأزمة . وقد ناشدنا الحكومة أن تعقد جمعية وطنية منتخبة من ممثلي جميع الأجناس دون تأخير ، وأن تكلف هذه الجمعية بمهمة وضع دستور جديد لهذا البلد تقبله جميع المجموعات العرقية" .

وعلينا جميعا أن نتفق على طريق محدد للعمل من أجل مساعدة شعب جنوب افريقيا على بناء مستقبل أفضل .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥